مجلة الفكر التقدمي

دورية تهتم بالشؤون والقضايا
الفكرية والثقافية والإجتماعية
العدد ٢٥ - آب ٢٠١٧

علاقة الصحافيّين السياسيّين اللبنانيّين بالمصادر: ما هي المعايير؟

الدكتورة وفاء أبو شقرا[1]

تمهيد

...«هذا الأسبوع دفعتني الفضائيات الكريمة إلى التفكير بمستقبل أولادي وبالإختصاص العلمي الذي يضمن لهم عيشاً كريماً...تملّكتني رغبة جامحة في تسجيلهم في المعهد العالي الذي يخرّج بنجاح، وبلا كلل، دفعة إثر أخرى من الخبراء السياسيّين والإستراتيجيّين. لكنّني رغم بحثي الدؤوب لم أجد عنواناً، ولو إلكترونياً، لهذا المعهد على الرغم من أنّ الشاشات لا تخلو من تلك الطاقات المُبهرة ليلَ نهار. خاب أملي فقلقتُ، ألجأ إلى فكرة أخرى تبدو مرغوبة جداً. ماذا لو حصل الأولاد على شهادة مراقبين؟ فالمراقبون أيضاً يُدْلون بدلوهم بلا تردد في أيّ خبر : «يقول المراقبون» و«يرى المراقبون» و«يوعز المراقبون».. بغضّ النظر عن الأرصاد الجوية. عنصر الجذب هو، أنّ المراقب يمكن أن يعمل مستقلاً أو مع الخبراء الإستراتيجيّين والمصادر، ولكنّ المشكلة أنّ الفضائيات تعامل المراقبين والمصادر بسريةٍ تامة، وتحجب عنّا النصيحة. لا تقول لنا البتّة من أيّ برج مراقبة يراقبون وكيف يشاهدون الصين من السعودية وأقاصي أميركا من بنغلادش، وهل لوكالة «ناسا» دور في تسهيل مهمتهم؟

كيف يكسبون عيشهم من المراقبة؟ هل هم مراقبو إمتحانات أم قطارات أم ماذا؟ هل يتّصلون بالفضائيات ليقولوا إنّهم كانوا يراقبون وشاهدوا ما شاهدوا وارتأوا ما ارتأوا، أم إنّ الفضائيات تبادر للإتصال بهم؟ من الواضح أنّهم أكثر من الصحافيّين، فكمْ عددهم؟ وهل تسري عليهم قاعدة «مَنْ راقب الناس مات همّاً»؟ أم إنّهم محصنّون بالمصادر وبصلوات الخبير الإستراتيجي؟... أضعُ هذه الأسئلة بين أيديكم، فلا تبخلوا بالمعروف لأنّ مستقبل الأولاد على المحك».

المصادر ما هي إلا عوامل مساعدة وُجدت أساساً لتمكّن الصحافي من القيام بعمله بقدْر أكبر من الموضوعية

لقد قرأتُ هذه السطور على صفحة فايسبوك أحد أصدقائي الصحافيّين الظرفاء في «هيئة الإذاعة البريطانية *BBC*»، وفيها يسخر، كما هو واضح، من أساليب الإسناد المصدري التي يقوم بها صحافيّو الفضائيات العربية. الأمر لفتني، إلى واقعٍ مشابه تعاني منه، أيضاً، وسائل إعلامنا في لبنان، فتشجّعت على المضي قدماً في بحثٍ، لطالما راودتني فكرة موضوعه: "إستخدامات المصادر الصحفية في الإعلام اللبناني". ولا سيما منها، تلك الصيغ المتوالدة بإستمرار، لمصادر مختلفة يتمّ توظيفها من قِبَل الصحافي في تعابير تجهّلها، فلا يُذكر مصدرُها للجمهور. وهذه الصيغ، المسمّاة بالتداول الصحفي "المصادر المجهولة أو المجهّلة"، إنما يجهّلها الصحافي بالمطلق أحياناً، أو يحجبها، في أحيانٍ أخرى، وراء تسميات ونعوت

١- استاذة في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية

وتراكيب، يحاول أن يجعلها تدلّل (ولا تدلّ)، إلى الجهة التي تقف وراءها، ولكن من دون الكشف عن "صاحب المعلومة الحقيقي". من هنا نطرح إشكالية بحثنا: إذا كانت "المصادر" إحدى أهمّ أدوات الإنتاج الإخباري التي حَدّدت لها قواعدُ وأسسُ المهنة شروطَ استخداماتها، فأيُّ معايير تحكم إستخدامات الإعلاميّين اللبنانيّين لها؟

أولاً: المصادر الصحفية... ماهيتها ودوافع تجهيلها

«نحن بحاجة للمعلومات، كي نعيش حياتنا، ونحمي أنفسنا، وننسج الروابط مع الآخر، ونميّز بين الأصدقاء والأعداء. الصحافة ليست سوى النظام الذي وضعته المجتمعات لتداول هذه المعلومات. وعندما تُسدّ السبل أمام حركة عبور المعلومة، سنغرق حينها في الظلمة، ونصبح فريسة قلقٍ متصاعد. سيصمت العالم إذّاك صمتاً مُطبقاً وسنشعر بوحشة رهيبة»[2]. هكذا يختصر بعض الباحثين في علوم الإعلام والإجتماع دور مهنة الصحافة في مجتمعاتنا، وكيف إنّ أبرز وظائفها يقوم، على نقل المعلومات والأفكار والمواقف المتصلة بها، من «العتمة»، أيْ من عالم الواقع والحياة اليومية التي لا يدركها إلاّ مَنْ يعيشها، إلى «الضوء»، أيْ إلى عالم الإشهار والإعلام الذي يتيح للجمهور العريض المنتشر، في أربع جهات الأرض، الإطلاع عليها، وبأسرع ما يكون. وتمثّل مصادر الأخبار رأس الحربة في عملية «نقل» المعلومات هذه، لأنها تشكّل الواسطة الأهمّ في خلق القنوات المُوصِلة بين العالمَيْن (العتمة والضوء)، لذا تُسمّى في بعض الأحيان «مسالك الأخبار».

تعتمد وسائل الإعلام، بدرجة كبيرة، على المصادر في كافة مراحل صناعتها للمواد الإخبارية التي تنشرها وتبثها

فالمصادر، ما هي إلا عوامل مساعدة وُجدت أساساً لتمكّن الصحافي من القيام بعمله بقدْر أكبر من الموضوعية لإضفاء قدْرٍ أكبر من المصداقية على هذا العمل، وأهمية المصادر تنبع، إذا جاز القول، من حاجة الصحافي إلى وضع الوقائع ضمن إطارٍ من المعلومات تؤكدها وتوضحها وتضيء على خلفيتها وأبعادها. من هنا، يمكننا تعريف المصدر ببساطة، بأنه مَنْ يعطي المعلومة للصحافي أو مؤسسته، كائناً مَنْ كان، أو الجهة التي يأخذ منها الصحافي المعلومة، كائناً من كانت، شرط أن تثري هذه المعلومة النصّ الصحفي وتمنحه إضافة ذات قيمة، أو أن تقدّم تأكيداً أو نفياً للمعلومة المعينة، أو أن تعطي قراءة محدّدة لحدثٍ ما. وتعتمد وسائل الإعلام، بدرجةٍ كبيرة، على المصادر في كافة مراحل صناعتها للمواد الإخبارية التي تنشرها وتبثها: بدءاً بنقل معلومة حدوث الحدث، مروراً بمراحل تحرير هذه المعلومة وإنتاجها، وصولاً إلى طريقة تظهيرها وإعلانها للجمهور.

تتعدّد التسميات والتقسيمات للمصادر الصحفية، من قِبَل الدارسين والباحثين في علوم الإتصال والإعلام، الذين صنّفوها، إما بحسب نوع المعلومات التي تحملها، أو بحسب آليات نقلها، أو بحسب هويتها. لكنّ التقسيم الأساسي لها يتمّ من خلال كشفها للجمهور أو عدمه، أي

2- Bill Kovach & Tom Rosenstiel, «Principes du journalisme», Nouveaux Horizons-ARS, Paris, 2004, pp12-13.

: أهيَ معلومة أو مجهولة؟

أ- ماهية المصادر المجهّلة وأنواعها

المصادر المجهولة الهوية من قِبَل الجمهور، هي كلّ معلومة أو رأي أو تحليل يستند إلى مصدر من دون الكشف بوضوح عن الإسم الصريح لهذا المصدر، أكان فرداً أو جهة أو مؤسسة. لذا، إرتأينا استبدال مصطلح «مجهول» بـ «مجهّل»، كون الصحافي من يجعلها مجهولة.

تندرج تحت تعريف المصادر المجهّلة، إشاراتٌ من قبيل ««مصادر عليمة»، «أوساط سياسية»، «مرجع كبير»، «جهة موثوقة»..إلخ، أو عبارات تقوم على البناء المجهول للفعل مثل «ذُكر أو عُلم أو نُقل أنّ-...»إلخ. يستقي الصحافي، عادةً، مصادره «القابلة للتجهيل» من أربع جهات أساسية هي :

المصادر المجهولة الهوية من قِبَل الجمهور، هي كلّ معلومة أو رأي أو تحليل يستند إلى مصدر من دون الكشف بوضوح عن الإسم الصريح لهذا المصدر

- المصادر المؤسساتية، وهي كلّ الأشخاص الممتلكين لسلطة عامة مثل الحكومة والوزارات والإدارات الرسمية...إلخ، فهؤلاء لديهم أفضلية أن يكونوا معتمدين ومنظّمين ومنتجين للأخبار والمعلومات الرسمية (الناطق الرسمي، المتحدث الرسمي، الملحق الإعلامي...إلخ).

- المصادر الوسيطة، وهي كلّ الأشخاص الممتلكين لشرعية إجتماعية، وتابعين، مثلاً، لجمعيات ومنظمات مهنية وأحزاب سياسية ونقابات...إلخ. فهؤلاء لديهم أفضلية أن يعملوا، غالباً، كسلطةٍ بديلة مزوّدة بأخبار ومعلومات غير رسمية، ويوصفون بـ «الحلفاء الطبيعيّين» للصحافي.

- المصادر الشخصية، وهي التي يحصل عليها الصحافي بنفسه، وتكون عادةً غير مُعلَن عنها بل حتى سرّية. وهو يبني هذه المصادر أو، على حدّ ما كان يردّد الصحافي المصري الشهير مصطفى أمين، «يربّيها» بين صفوف الناس وداخل دوائر السلطة والقرار[٣].

- المصادر العَرَضيّة (بالصدفة)، وهي التي تكون عفوية ويحصل عليها الصحافي ويجمع معلوماتها بالصدفة من الجمهور، ودون سعيٍ منه أحياناً، كما في الحالات السابقة. فهؤلاء الأشخاص، يأتون إلى الصحافي من تلقاء نفسهم لتقديم معلومات حساسة جداً، معتقدين (على صواب)، أنه يجب إطلاع الصحافي عليها، كي يكشف هذه الممارسات الخاطئة، أو ليحفّز النقاش العام بخصوصها.

لا ريب في أنّ المصادر التي تدلي بأقوالٍ أو معلوماتٍ للنشر وتقبل بكشف هويتها، تُعدّ الخيار الأفضل والمفضّل دائماً للصحافي، وفي أيّ

٣- يُنقل عن مصطفى أمين قوله في أحد إجتماعاته مع الصحافيّين : «إن مهمة كلّ صحافي أن يدخل في حياة المصدر ويُنشئ صداقات وصلات معه. أنا لا أقول إنه شيء سهل! إنما هي عملية تربية مصدر. فإذا لم أستطع مقابلة شخص ما، أدرس أصدقاءه وأولاده وأقاربه وإخوته، وأحاول أن أقيمَ علاقة مع أيّ فردٍ منهم. فهذه الصداقة ستمكّنني من الدخول إلى عالمه!..» ويختتم كلامه بجملته الشهيرة : «أنا إذا أردتُ أن أقابل وزير الأشغال فإنني أصادق حلاّقه» (إنظر : علاء عبد الهادي، «كنوز صحفية»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥).

علاقة الصحافيّين السياسيّين اللبنانيّين بالمصادر: ما هي المعايير؟

موضوع كان. لماذا؟ لأنه عندما يكون المصدر معلوماً ومكشوفاً للمتلقي، فإنّ الصحافي يؤكد بذلك، أنه «لا يخلق مطلقاً، أيّ شيء من عنديّاته»[٤]، إنما هو يعمّم المعلومة التي إستقاها «من أفضل مصادرها وأكثرها ثقةً ومصداقية»[٥]. لكن في بعض الأحيان، يتعمّد الصحافي، أو مؤسسته، تجهيل المصدر وحجبه عن المتلقي. لماذا؟

ب- دوافع لجوء الصحافي إلى المصادر المجهّلة

يُعتبر قرار تجهيل المصدر، وفق أسس وأخلاقيات المهنة، قراراً صعباً، وفي معظم الحالات التي تستدعيه، كونه يثير قضايا أخلاقية خطيرة، وأحياناً «يعطي الدليل على الإنحرافات والإنزلاقات في ممارسة مهنةٍ تقوم، في أساسها، على حسن التوجيه والتنشئة»[٦]. ولعل مقولة أنّ «ما يميّز الخبر الصحفي عن الإشاعة، هو المصدر»، تعطي صورة واضحة عمّا نقصده، وعن أهمية أن يكون الإسناد إلى المصدر عنصر التمايز والقوة والمصداقية للأخبار، وليس العكس. ما هي أبرز الدوافع لتجهيل الصحافيّين لمصادرهم؟

المصادر التي تدلي بأقوال أو معلومات للنشر وتقبل بكُشف هويتها، تُعدّ الخيار الأفضل والمفضّل دائماً للصحافي

- نشر الموضوع ما لم يكن هناك أيّ وسيلة أخرى.
- ضيق هامش الحرية الممنوح أحياناً للصحافيّين في كشف أسماء شخصيات وجهات معينة قد تكون لها صلات ومصالح مع المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها الصحافي.
- تفادي الوقوع في مشاكل قانونية، ولا سيما حين يتعلق الأمر بكشف حقائق وتسريب معلومات عن قضايا فساد أو لقاءات سرية أو خروقات للأمن والقانون...إلخ.
- إستحالة الإفصاح، أحياناً، عن أسماء بعض الشخصيات التي تدور حولها المادة الإعلامية. فقد تكون شخصيات يمنعها القانون من التصريح، أو شخصيات لا تريد كشف هويتها لأسباب سياسية أو أمنية أو حتى أسباب لها صلة بموقف محيطها أو حزبها أو تيارها، أو خشية تعريض علاقاتها للخطر...إلخ.
- عدم وثوق الصحافيّين، أحياناً، من مصادر أخبارهم، ولا سيما حين يسعى المصدر إلى الصحافي. ففي هذه الحالة، يزيد منسوب الشك لدى الصحافي وعدم وثوقه بالمعلومات التي تُعطى له.
- الحاجة لسرعة البث والنشر من دون التدقيق والتحري في هوية المصادر، وذلك خشية خسارة السبق الصحفي[٧].

4- Francis Balle, «Et si la presse n'existait pas… «, éditions Jean-Claude Lattès, 1987, p40.

5- Stéphane Hoebeke et Bernard Mouffe, «Le droit de la presse», Anthemis s.a., Belgique, 3e édition, 2012, p155.

6- Jacques Mouriquand, «L'écriture journalistique», Presses Universitaires de France, 3e édition, Paris, 2005, p100.

٧- يُشار في هذا السياق مثلاً، إلى قضية إتهام الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون بالتحرّش الجنسي بسكرتيرته، فيما عُرف بقضية (مونيكا غيت). إذ كان لمجلة نيوزويك معلومات أولية عن القضية، لكنها آثرت التريّث لحين التحقّق من معلوماتها ومصادرها بشأن القضية، إلاّ أنّ أحد مواقع الإنترنت نشر هذه المعلومات، ما أفقد نيوزويك ميزة السبق

• إثارة وتشويق المتلقي، بحيث ينتهج بعض الصحافيّين سياسة تشويق المتلقي ودفعه للتساؤل والحيرة حول هوية صاحب هذه المعلومة أو ذاك الرأي (وهذه قد تكون من أسوأ دوافع التجهيل عند الصحافي)[8].

• حماية علاقة الصحافي بالمصدر. «فالحقيقة التي يعطيها المصدر للصحافي يجب ألاّ تُكشَف أبداً(...). وهذه السرية أمست أسمى مزايا الصحافي الذي يبتغي أن يكون مُقدَّراً ومقبولاً من قِبَل مصادره»[9].

فإذا فشل الصحافي في حماية مصدر، طَلَبَ عدم الكشف عن هويته، قد يفقد ذلك المصدر. فجملة off the record، المعروفة والمتداولة بين الصحافيّين، هي كلمة السرّ التي يطلقها مسؤولٌ ما، لينبّه الصحافي إلى ضرورة عدم ذكر إسمه إطلاقاً في ما سينشره.

يُعتبر قرار تجهيل المصدر، وفق أسس وأخلاقيات المهنة، قراراً صعباً

ثانياً: إستخدامات المصادر المجهّلة في الإعلام

ما هو مؤكّد، أنّ الوسائل الإعلامية، على أنواعها، تستخدم مجموعة من المصادر، بحسب ما يناسبها وما تفضله وتحتاجه. أما في ما يتصل، تحديداً، في استخدامات الوسيلة الإعلامية للمصادر المجهّلة، فالأمر يتحدّد ويتغيّر: أولاً، بحسب نوع الوسيلة الإعلامية وقابلية طبيعة إنتاج «الرسالة» فيها لتوظيف هذا النوع من المصادر، وثانياً، بحسب نوع المادة الإخبارية ومدى حاجتها للمصادر المجهّلة، وثالثاً، بحسب مهارة الصحافي، نفسه، وقدرته على بناء شبكة مصادر. من هنا، نلاحظ أنّ بعض الصحافيّين يصبحون، مع التجربة والخبرة، قادرين على التمييز «بين المصدر الذي يطلب عدم ذكر إسمه ليحمي نفسه من أيّة تصرفات إنتقامية قد تصدر عن الشخص الذي يفضحه الخبرُ المنشور، والمصدر الذي يطلب الطلب نفسه ليتجنّب أن تكون له أيّة صلة ببيان رسمي يقيّده شخصياً، أو ينتج عنه إحتمال أن يتعرّض لبعض النقد من منافس سياسي»[10].

أ- أشكال العلاقة بين الصحافي ومصادره

يُعتبر أسلوب التعامل مع المصادر والحصول على المعلومات منها، حرفة لا تقلّ أهمية عن فن الكتابة الصحفية، لذا استُخدمت لها تعابير تدلل، كلّها، إلى الدقة في إيجاد المصادر، مثل: زرع المصادر، تطويرها، بناؤها، تربيتها...إلخ. فنسج العلاقة مع المصادر، ومن ثم القدرة على تعزيزها والمحافظة عليها، إنّما يتطلبان مهاراتٍ من الصحافي، والأهم، كفاءات وميزات وحصانة، يستطيع من خلالها أن يقيم الفرق، بين المسموح والمرفوض في هذه العلاقة، وأن يضع الحدود التي يجب أن تحكمها وتضبط إيقاعها. فالحاجة المتبادلة بين مصادر

الصحفي نتيجة ترّيثها. إنظر: نصر الدين العياضي، «وسائل الإعلام والمجتمع»، دار الكتاب الجامعي، ط1، الإمارات، 2004، ص101.

8- عبد الله زلطة، «الخبر ومصادره»، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2001، ص28.

9- Daniel Carton, «Bien entendu…c'est off», Albin Michel, Paris, 2003, p102.

10- هربت سترنز، «المراسل الصحفي ومصادر الأخبار»، ترجمة سميرة أبو سيف، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1989، ص137.

المعلومات والصحافيّين، تدفع إلى تشبيه العلاقة القائمة بين الطرفيْن بلعبة «شدّ الحبل»؛ فكلّ طرفٍ منهما يبحث عن سبل لسحب الآخر إلى دائرة إهتمامه[11]. من هنا، كانت صعوبة بناء العلاقة بين الصحافي ومصادره، وكلّما توثّقت هذه العلاقة كلّما زادت إحتمالات إنزلاقاتها المهنية والأخلاقية أيضاً، وزادت مخاطر أن يترتب عليها أضرار في مسار الرسالة الإتصالية المُنتَجة. وممّا تقدّم، نخلص إلى ضرورة التمييز بين أكثر من نموذج، لطبيعة العلاقة التي تربط الصحافي بمصادره عامةً وبمصادره المجهّلة خاصةً، نوجزها كالآتي:

• علاقة إستقلالية: بحيث يتمتع كلٌّ من المصدر والصحافي بإستقلالية، ويكون ذلك في حال معظم المعلومات الصادرة عن مصادر معلومة، مثل تصريحات وبيانات وإفادات المسؤولين الحكوميّين.

الوسائل الإعلامية، على أنواعها، تستخدم مجموعة من المصادر، بحسب ما يناسبها وما تفضله وتحتاجه

• علاقة تبادلية: وفي هذا النموذج يشعر كلٌّ من الصحافي ومصدره، بحاجة أحدهما إلى الآخر، فلا يقع أيٌّ من طرفيْ هذه العلاقة تحت ضغوط الطرف الآخر، بل تبقى هناك مسافة فاصلة بينهما. ويتميز هذا النموذج بقدرته على تفسير كيفية إستمرار العلاقة بين الصحافيّين والمصادر مع وجود عناصر توتر كامنة تعتريها، فضلاً عن العناية بتفسير الخلفية التي تدفع كلاً من الطرفيْن للتعامل معاً، على أساس المنفعة المشتركة والمتبادلة من وراء صناعة الأخبار[12].

• علاقة صراعية: ويفترض هذا الشكل من العلاقة وجود نوع من الخصومة والعداء المستمريْن بين الصحافيّين والمصادر. إذْ تتّسم العلاقة بينهما بطابع الصراع حول المصالح والإهتمامات، ويستند هذا النموذج إلى قيم نظرية الديمقراطية الليبرالية التي ترى، أنّ دور وسائل الإعلام هو حماية مصالح الأفراد والمجتمع، ولها الدور الرقابي إزاء أيّة تجاوزات أو إساءة إستعمال الحكّام للسلطة.

• علاقة تعاطفية: يحدث أن يُعجب الصحافي بشخصية مصدره فيقع تحت سطوتها، خصوصاً إذا كان متماهياً (مؤيداً؟) مع الإيديولوجية والموقف السياسي لمصدره، فينجرّ، من دون تعمّد، إلى «خندقه»، ويصبح متبنّياً لما يصدر عن هذا المصدر. لذلك يُعدُّ تماهي الصحافي مع مصادره، من أخطر ما يمكن أن يساعد على حجب الحقيقة عن الجمهور.

• علاقة تبعية: في هذا النوع من العلاقة، يسيطر المصدر على الصحافي، بحيث يصبح هذا الأخير مرتبطاً ومتأثراً بمصدره بالكامل، ويتحوّل، أحياناً، إلى ناطق بإسمه وبوقٍ له. فيفقد القائم بالإتصال، بديهياً، كلّ موضوعية ومصداقية، ولا سيما وأن محاولة الصحافي الإستقلال عن مصادره تصبح عملية شاقة.

11- Matt Carlson, On the Condition of Anonymity : Unnamed Sources and the Battle for Journalism, Library of Congress, 2011, p35.

12- عبد الرزاق الدليمي، "فن التحرير الاعلامي المعاصر"، دار جرير، عمّان، 2010، ص166-167.

ب- شروط ومحاذير لجوء الصحافي إلى تجهيل مصادره

إذا كان اللجوء إلى المصادر المجهّلة يوصف بالشر الذي لا بدّ منه، إلاّ أنّ الصحافي يُنصح، دوماً، بإيضاح دوره مع مصادره المجهّلة، مهما كان نوعها. "فالمصادر السرية التي لا ترغب في الكشف عن أسمائها إنما هي أداة حيوية بالنسبة للصحافيّين ولكنها أيضاً مجازفة خطرة"، على حدّ تعبير المحرّر التنفيذي في صحيفة "نيويورك تايمز" ليونارد بادين[١٣]. من هنا، كان إستخدام المصادر المجهّلة غير مستحب ومحفوفاً بالمخاطر، للأسباب التالية :

• يصعب على المتلقين أن يصدّقوا أحياناً ما يقوله المصدر، لأنهم ليسوا على دراية بسمعة ذاك الشخص أو منصبه أو علاقاته، ولأنهم، ببساطة، يجهلون هويته.

• تخلق المصادر المجهّلة، ومهما كانت مصداقيتها مرتفعة، جواً من الشائعات والبلبلة والتكهنات عند المتلقي.

• قد يظن الجمهور أن الصحافي قد إختلق معلومات المصدر الذي يذكره، وإختلق، ربما، موضوعه ككلّ.

• هناك تخوّف من أن تخدم المصادر المجهّلة أهدافاً أو مصالح معينة، أو حتى أن تستغلّ الصحافيّين لأغراضها الخاصة، ما يؤدي إلى عدم الموضوعية والتحيز.

من هنا، وُضعت قواعد وشروط لإستخدام المصدر المجهّل أبرزها[١٤]:

• أن يكون إستخدام المصدر المجهّل الخيار الأخير أمام الصحافي ومؤسسته.

• عدم استخدام المصادر المجهّلة عندما تكون المعلومات التي تقدمّها متاحة ويمكن الحصول عليها من قِبَل مصادر تصرّح عن هويتها.

يُعتبر أسلوب التعامل مع المصادر والحصول على المعلومات منها، حرفة لا تقلّ أهمية عن فن الكتابة الصحفية

• أن يكون المصدر المجهّل على علاقة مباشرة مع المعلومات التي يقدّمها أو ممثلاً مخولاً لسلطة معنية بالمعلومات.

• ألاّ يُستخدم المصدر المجهّل عندما تكون المادة التي يقدّمها آراء أو تكهنات أو تحليل وليست معلومات.

• أن يكون الصحافي على دراية وإحاطة بشخصية المصدر المجهّل وخبرته وإتجاهاته ودوافعه.

• الحذر من المصادر التي تعطي، بسهولةٍ مطلقة، المعلومات التي يودّ الصحافي سماعها.

• وجوب أن يكون المصدر المجهّل موثوقاً به، ويجب أن تكون المعلومات التي يعطيها دقيقة (كما هو الحال مع جميع المصادر).

• ضرورة تقييم جميع مصادر المعلومات ونقدها والتحقق منها بعناية.

• الإستعانة بمصادر أخرى لمقاطعة ما يحصل

١٣- مقتطف من مقابلة مع الصحافي في جريدة «نيويورك تايمز» ليونارد بادين أجرتها معه صحيفة «الشرق الأوسط» بتاريخ ١١ شباط ٢٠١٠.

١٤- صالح سلمان، «ثورة الإتصال والإعلام»، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ص ١٢٣-١٢٤.

عليه من معلومات من مصدره المجهّل.

• أن يستشير الصحافي ويحصل على موافقة المسؤول المباشر عنه في المؤسسة الإعلامية التي يعمل لديها.

• إعلام إدارة التحرير بإسم المصدر المجهّل.

• أن يحمي مصادره مهما حصل وترتّب عن ذلك من تداعيات. فالإلتزام بالوعد بالسرية واجب، بمجرد إعطائه للمصدر.

توصي المؤسسات الإعلامية عادةً صحافيّيها، عندما يسندون معلوماتهم المستقاة من مصادر يتمّ تجهيلها، بإعتماد آلية تصنيفات محدّدة للمصادر. وطبعاً يبقى لكلّ وسيلةٍ إعلامية حاجتها الخاصة للمصادر عامةً والمجهّلة خاصةً، كما أن لها طريقتها في توظيفها[١٥].

ج- طبيعة الوسيلة الإعلامية وتأثيرها في استخدام المصادر

قدّم عالما الإجتماع بول لازارسفيلد (P. Lazarsfeld) وروبرت مرتون (R. Merton)، منذ أكثر من خمسين عاماً، مفهوماً أو فكرةً لتعزيز مكانة المصادر الصحفية لدى الجمهور المتلقي، من خلال حوار حول تأثير الإعلام. فشرحا كيف "تمنح وسيلة الإعلام مرتبة معينة لبعض الأشخاص ثم يزداد تعزيز تلك المرتبة، لمَنْ تمنحهم وسيلة الإعلام مزيداً من الإهتمام، ومزيداً من الهيبة والإحترام فيزيد ذلك من سلطة الأفراد والجماعات ثم يُتوَّج بإعترافها بشرعية وضعهم. وإعتراف الصحافة، هو بمثابة شهادة علنية بمولد أحد مصادر الأخبار المبرزين"[١٦]. إذن، للوسيلة الإعلامية دور في خلق المصادر وتوظيفها، ولكنّ هذا الدور يختلف بين وسيلةٍ وأخرى، إنْ لجهة نوع المواد الصحفية الذي تتميز به هذه الوسيلة أو تلك، وإنْ لطبيعة العملية الإتصالية ومدى قابليتها وقدرتها على استيعاب واستخدام المصادر الصحفية. فوكالة الأنباء، مثلاً، إنما يقوم عملها وفلسفتها بالمطلق على جمع وتنويع وتكثيف المصادر، بل يُفرَض على صحافيّيها، بشكلٍ مباشر، أن «يضمِّنوا بالضرورة كلّ معلومة للوكالة، ومهما كان نوعها، مصدراً على الأقل، على أن يكون هذا المصدر محدّداً بوضوح قدر المستطاع»[١٧].

للوسيلة الإعلامية دور في خلق المصادر وتوظيفها، ولكنّ هذا الدور يختلف بين وسيلةٍ وأخرى

كما أنّ كلّ مواد الصحيفة (المطبوعة أو الرقمية) والموقع الإلكتروني قابلان، بل يحتاجان، إلى المصادر المجهّلة، وبمستوى أقل الإذاعة، بينما تكاد تنتفي قابلية التلفزيون لهذه الصيغة المصدرية، نظراً للتناقض العضوي، إذا جاز القول، بين تجهيل

15- Voir : Jean-Baptiste Legavre (Sous la direction de), L'informel pour informer-Les journalistes et leurs sources, L'Harmattan, Paris, 2014, pp 99.100.

16- Paul Lazarsfeld and Robert Merton, "Mass Communication, Popular Taste and Organized Social Action", Readings in Social Psychology, rev.ed. (Holt, New York, 1952), p76.

17- Jean-François Richard, «Journaliste d'agence de presse», Presses Universitaires de Grenoble, Grenoble, 2013, p49.

المصدر وحتمية إشهاره في الصورة التلفزيونية[18]. فالوسيلة الإعلامية، ومهما كانت طبيعتها، تحتاج إلى نقل أكبر قدر من الأخبار ذات الجودة، كي تنوّع شرائح متلقيها وتكسب ولاءهم، وتحتاج، بالتالي، إلى المصداقية كي تستحق ثقتهم. لكنّ طبيعة كلّ وسيلةٍ تؤثر، بل تحدّد، إذا جاز القول، نوع المواد الإخبارية المناسب لها، تبعاً لأسلوب وصولها إلى المتلقي (قراءةً، إستماعاً، مشاهدةً...)، وتالياً، نوع المصادر الملائم لها.

ثالثاً: إستخدامات المصادر في الإعلام اللبناني[19]

كان أحد دوافع القيام بهذا البحث، كما أشرنا بدايةً، هو ملاحظتنا للإستخدام الكثيف للإسناد المصدري في النصوص الإخبارية اللبنانية، لدرجةٍ بات هذا الإستخدام نمطاً صحفياً شائعاً، يكاد يتحوّل إلى ظاهرة إعلامية. من هنا، قمنا في هذا الشق من بحثنا، بإستطلاع المعايير التي يقتبس الإعلام اللبناني، وفقها، كلاماً كثيراً وتحليلات وآراء وتوقعات، وقليلاً من المعلومات وينسبها إلى أشخاصٍ وجهاتٍ، مجهولة من قِبَلنا كمتلقّين، ومن ثم تُسمّيها الصحف والإذاعات والتلفزيونات والمواقع، بتسمياتٍ مختلفة ومتنوعة جداً (سنفصل هذه المسألة بعد قليل). ماذا بشأن الإستخدامات المصدرية في الميديا اللبنانية بشكلٍ عام؟

تنقل الوسائل الإعلامية اللبنانية، بدرجة غير قليلة، المعلومات والأخبار عن بعضها البعض

تبيّن لنا، أنّ هناك ستة مستوياتٍ لهذه الإستخدامات المصدرية، نعرض لها مع بعض النماذج من العينة المرصودة كالآتي:

أ- وسيلة إعلامية تنقل عن مصدر معلوم (من ضمن المصادر التقليدية المتعارف عليها)

السفير عن بيان كتلة الوفاء للمقاومة/ أل بي سي عن مراسل واشنطن بوست/ الأخبار عن وثائق رسمية بريطانية/ الجديد عن مكتب المدعي العام الألماني/ صوت لبنان عن تصريح وزير الخارجية الإيراني/ الجديد عن بيان قوى الأمن/... وتكمل عملية النقل، عن تغريدة لوليد جنبلاط عبر تويتر/ عن تقرير للفاتيكان/ عن مراسل النشرة في النبطية/ عن حديث للّواء عباس ابراهيم/ عن مندوب الوكالة الوطنية للإعلام في طرابلس/ عن المكتب الإعلامي لوزير الداخلية نهاد المشنوق/ عن المتحدث بإسم الحوثيّين/ عن مصادر إدارة مطار بروكسل/ عن المكتب الصحفي في قصر الإليزيه/ عن الدائرة الإعلامية في القوات اللبنانية/...إلخ.

ب- وسيلة إعلامية تنقل عن وسيلة إعلامية أخرى مع تسميتها بالإسم

أل بي سي عن النهار/ الميادين عن سانا/ أم تي في عن الوكالة الوطنية للإعلام/ الجديد عن الإذاعة الإسرائيلية/ صوت لبنان عن المنار/ اللواء عن سكاي نيوز/ لبنان الحر عن وكالة رويترز/ أم تي في عن وكالة تاس الروسية/.... وتكمل عملية النقل، عن صحيفة البيان الإماراتية/ عن وكالة فارس الإيرانية/ عن أو تي في/ عن موقع «روتر نت»/ عن تلفزيون الإخبارية السعودي/ عن الواشنطن بوست/ عن التلفزيون الهولندي/... إلخ ...))

ج- وسيلة إعلامية تنقل عن وسيلة إعلامية أخرى ولكن مع تجهيل إسمها

الأنوار عن وسائل إعلام محلية/ السفير عن وسائل إعلام تونسية/ النهار عن موقع إخباري سعودي/ أل بي سي عن وسائل إعلام كويتية/ الجديد عن وسائل إعلام إسرائيلية/... وتكمل عملية النقل، عن وسائل إعلام العدو/ عن وسائل إعلام فرنسية/ (...) إلخ.

د- وسيلة إعلامية تنقل عن مصدر مجهّل إعتمدته وسيلة إعلامية أخرى تسمّى بالإسم

صوت لبنان عن مصادر لصحيفة الحياة/ أم تي في عن مصادر أمنية للـ سي أن أن/ موقع النشرة عن معلومات للجمهورية/ موقع لبنان ٢٤ عن مصدر لبناني للـ أ. ف. ب/ النشرة عن مصادر لقناة العربية/ النهار عن مسؤول في الأمم المتحدة في سوريا لرويترز/ لبنان ٢٤ عن مصادر عسكرية لتلفزيون لبنان/ النهار عن معلومات للـ أل بي سي/ النشرة عن مصادر حزب الكتائب للأخبار/ النشرة عن مصادر مسيحية للديار/ النشرة عن مصادر كنسية للديار/ النهار عن ضابط سوري كبير في حلب لـ رويترز/ النشرة عن أوساط بري للجمهورية/ أل بي سي عن ديبلوماسي أميركي لوكالة الصحافة الفرنسية/ لبنان ٢٤ عن مصدر أمني سوري لوكالة سبوتنيك/ الجديد عن مصدر أمني للنهار/... (...) إلخ.

التلفزيونات اللبنانية هي أقلّ الوسائل الإعلامية إستخداماً للمصادر المُسمّاة «ناقلة للخبر»

هـ - وسيلة إعلامية تعتمد النقل عن مصادر غير مجهّلة بالكامل

لبنان الحر عن مصادر وزير الإتصالات/ أل بي سي عن مصدر في مركز جارفات الثلوج في ضهر البيدر/ السفير عن مصادر في العسكرية (أي المحكمة العسكرية)/ ليبانون فايلز عن مصادر التيار الوطني الحر/ النشرة عن مصادر معراب/ الديار عن مصدر في الحكومة السورية/ الجديد عن مصدر في الجيش السوري/ أل بي سي عن مصادر الصرح البطريركي/ اللواء عن مصادر وزارية بارزة في تيار المستقبل/ السفير عن مصادر مقربة من حزب الله/ الجديد عن متحدث بإسم دي مستورا/ (...) إلخ.

١٨- وجد التلفزيون الحلّ لهذا التجهيل عندما يُضطر إليه، ولا سيما في التحقيقات الإستقصائية أو بعض البرامج الإجتماعية، وذلك عبر التعتيم أو التشويش صوتاً وصورة، ومن خلال تقنيات خاصة، لأجزاء من جسم المتحدث أو لأشياء ومعالم ووثائق ....إلخ.

١٩- عملنا في هذا البحث على عيّنتيْن : الأولى، عبارة عن رصد قمنا به من بداية شهر أيار ٢٠١٦ إلى ٣١ تشرين الأول ٢٠١٦، لـ ٧٠٠ مادة إخبارية بثتها ونشرتها الوسائل الإعلامية اللبنانية، وتمّت فيها الإشارة إلى الصيغة المصدرية. أما العيّنة الثانية فهي مقابلات مع ٢٤ صحافياً لبنانياً يعملون في وسائل إعلام محلية أو عربية أو عالمية، هم التالية أسماؤهم : أسعد حيدر/ طوني عيسى/ محمد بلوط / حسين أيوب/ حسن عليق/ طانيوس دعيبس/ شربل مارون/ كمال ريشا/ أمل نادر/ بسام العنداري/ يزبك وهبة/ مريم البسام/ جورج العاقوري/ جاكلين سعد/ حسين قنيبر/ كوزيت ابراهيم/ ديالا حنا/ صفاء كنج/ مريم قرعوني/ جوزيف سمعان/ جورج غرة/ علي منتش/ محمد نمر/ فيرا بو منصف.

و- وسيلة إعلامية تعتمد النقل عن مصادر مجهّلة بالكامل

وفق هذه الصيغة، قمنا بتقسيمٍ لصيغ استخدامات المصادر المجهّلة، نظراً لكثرة وتنوّع الإجتهادات في إخفاء هويتها. فتبيّن لنا أنّ هناك ثلاث عشرة صيغة لتجهيل المصادر، نعرضها في هذا الجدول على الشكل الآتي[20] :

تُبيِّن الصيغ العديدة والمتنوعة، التي عرضنا لها أعلاه، فروقاتٍ في الإسناد المصدري في ما بين الوسائل الإعلامية اللبنانية: أولاً، لناحية حجم التوظيف للمصادر في المواد الإخبارية، وثانياً، لناحية مدى إعتمادها المتبادل على بعضها في نقل الصيغ المصدرية، وثالثاً، لناحية كيفية تجهيل، كلٍّ منها، للمصادر. ونورد ملاحظاتنا كالآتي :

- تعتمد الوسائل الإعلامية اللبنانية، أكثر ما يكون، على الصيغ الثلاث الأخيرة «د»، «هـ»، «و»، أيْ صيغة نقل وسيلة إعلامية عن مصدر مجهّل إعتمدته وسيلة إعلامية أخرى تُسمّى بالإسم، وصيغة نقل وسيلة إعلامية، هي نفسها، عن مصادر غير مجهّلة بالكامل، وصيغة إعتماد الوسيلة إعلامية، هي ذاتها، على مصادر مجهّلة بالكامل. ما يعكس حجم الإعتماد الكبير على الصيغة المصدرية المجهّلة، بشكلٍ أو آخر.

تعتمد الوسائل الإعلامية اللبنانية كلّها، دون إستثناء، على وكالات الأنباء العالمية كمصدرٍ أساسي، وشبه حصري

- تنقل الوسائل الإعلامية اللبنانية، بدرجةٍ غير قليلة، المعلومات والأخبار عن بعضها البعض، وعن الوسائل الإعلامية العربية والدولية أيضاً، ولكن مع حجبها، غالباً، لإسم الوسيلة الإعلامية التي تنقل عنها، ولا سيما عندما تكون الوسيلتان من النوع ذاته (إذاعة عن إذاعة، صحيفة عن صحيفة...إلخ). وتشذّ عن القاعدة في هذا «السلوك المصدري»، المواقع الإلكترونية، بكلّ أنواعها، أيْ، تلك التابعة للمحطات التلفزيونية أو الإذاعات أو الصحف، إضافةً إلى وكالات الأنباء. فالمواقع والوكالات تسمّيان، دائماً تقريباً، الوسيلة التي تنقلان عنها.

بشكل عام، لا يبدو إعتماد الوسائل الإعلامية اللبنانية، على مصادرها الذاتية والخاصة، كبيراً ومهمّاً

- تعتمد الوسائل الإعلامية اللبنانية كلّها، دون إستثناء، على وكالات الأنباء العالمية كمصدرٍ أساسي، وشبه حصري، لمعلوماتها في الأخبار الدولية، وتنقل عنها حرفياً، وفي أحيانٍ كثيرة، الصياغة ذاتها للأخبار المنقولة، من دون تكبُّد عناء القيام بإعادة الصياغة أو التعديل. تحتلّ وكالتا رويترز وفرانس برس مركز

٢٠- نلفت هنا، إلى أننا لم نضمّن هذا التقسيم الزوايا التي تخصّصها الصحف اللبنانية، لأخبار تُبنى، كلّها، على أساس المصادر المجهّلة، وتُصاغ بأسلوب التعتيم المطلق، وتكون على شاكلة الأسرار والخبايا والهمس في الكواليس السياسية والأمنية والإجتماعية والإدارية...إلخ.

علاقة الصحافيّين السياسيّين اللبنانيّين بالمصادر: ما هي المعايير؟

طريقة تجهيل المصدر	النعوت المستخدمة في تجهيل المصدر
١- إستخدام صيغة الفعل الماضي المبني للمجهول للتدليل إلى وجود مصدر خفي	عُلم - ذُكر- قيل - نُقل - أفيد - تردّد....إلخ
٢- إستخدام تعابير تدلل إلى طريقة وصول المعلومة عبر المصدر	أفادت معلومات - تفيد المعطيات الواردة من - وفقاً للمعلومات - وفقاً لمصادر - ذكرت أنباء - أفادت معلومات صحفية - رجحت مصادر - تلفت المصادر - ترددت أخبار - نقلت تقارير - تسرّبت وثيقتان ذات طابع رسمي - برأى من إستشارهم رئيس الحكومة ...إلخ
٣- إستخدام كلمة مصدر أو مصادر بدون أي إضافات أو صفات موازية لها	مصدر - مصادر - مرجع - متحدث - ناطق - قيادي - مسؤول - قطب - شاهد - مراقبون - متتبعون - متابعون - مطّلعون - مقرّبون - قريبون - أوساط - جهات - أجهزة - دوائر - زوّار - عارفون - متحدثون - محيطون بـ - جماعة - الصالونات السياسية...إلخ
٤- إستخدام مرادفات لكلمة مصدر مع صفة لنوعه تعممّ المنقول عنه	مسؤولون - سياسيون - عسكريون - أمنيون - ديبلوماسيون - مفاوضون - متحدثون - متخصصون - إسلاميون ...إلخ
٥- إستخدام صيغة مصادر عامة وفضفاضة	الكثيرون قالوا - العديد من المزارعين - الكثير من الأطباء - بعض العارفين - البعض لم يتأخر عن.. - بعض المشاركين في حوار ...إلخ
٦- إستخدام تسمية للمصادر بصفات تدلل إلى أهميتها ومصداقيتها	خاصة - خاصة بها - كبيرة - مطلعة - متتبعة - متابعة - خبيرة - مراقبة - مقرّبة - قريبة - رفيعة - رفيعة المستوى - موثوقة - موثوقة جداً - بارزة - مسؤولة - قيادية - عالية الدقة - مواكبة - عليمة - معنية - ذات صلة - متطابقة - جدية - المتابعون عن كثب لمواقف فلان - كبير المفاوضين الروس - كبيرة مستشاري أوباما في شؤون الإرهاب - شخصية بارزة - مسؤول كبير - جهة واسعة الإطلاع - العارفون بكواليس... المطلعون عن كثب - أحد أبرز قيادات - متخصصون في فك الرموز السعودية - عارفون أميركيون وأوروبيون بروسيا ورئيسها وبأميركا ورئيسها وبسوريا ومنطقتها - باحثون جديون في واشنطن...إلخ
٧- تسمية للمصدر بحسب المكان الجغرافي الموجود فيه	محلي - ميداني - داخلي - خارجي - زغرتاوي - بقاعي - في البيت الأبيض - في كينيا...إلخ
٨- تسمية للمصدر بحسب جنسيته	لبناني - تركي - فرنسي - سعودي - أميركي - مغربي - فلسطيني - سوري - إيراني أردني - روسي...إلخ
٩- تسمية للمصادر بحسب الجهة التي تنتمي إليها أو تمثلها	عونية - في التيار العوني - من ٨ آذار - إشتراكية - في الحزب الإشتراكي - في تيار المستقبل - مستقبليون - في وزارة البيئة - في مطار القاهرة - في التحكم المروري - في الدفاع المدني - في الصليب الأحمر...إلخ
١٠- تسمية للمصادر بحسب المجال الذي تنشط فيه	صحية - طبية - إقتصادية - مصرفية - ديبلوماسية - أمنية - سياسية - قضائية - إستخباراتية - عسكرية - رئاسية - وزارية - نيابية - برلمانية - حزبية - كنسية - درزية - أهلية - إعلامية - صحفية...إلخ
١١- تسمية للمصادر بصفات تدلل إلى الموقف الذي تتموضع فيه	موالية - معارضة - مؤيدة - مناهضة - جهادية - وسطية...إلخ
١٢- تسمية للمصادر بحسب الظروف والأحداث التي استدعت وجودها	مصادر المجتمعين - أجواء المتظاهرين - أوساط فريق مشارك في طاولة الحوار- مصادر مقربة من التحقيق بشأن هجوم اللوفر - مصادر في كتلة المسقبل معترضة على ترشيح سليمان فرنجية - مصادر المجتمعين في اللقاء الرباعي - رأي المطلعين على الموقف السعودي - مصدر في وفد المعارضة السورية إلى جنيف - مصادر سياسية متابعة لعملية تأليف الحكومة - مصادر مواكبة لحركة اللقاءات (لتشكيل الحكومة) - جهات معنية بتشكيل الحكومة - أوساط معنية بهذا الجانب البارز من المشهد اللبناني (المداولات لتشكيل الحكومة) - مصادر مواكبة لمخاض تأليف الحكومة - مسؤول سوري يراقب الإجلاء في حلب - مصادر قانونية متابعة لمحاكمة الدليمي - المطلعون على هواجس وليد جنبلاط الحالية يؤشرون - مصادر البعثة اللبنانية إلى اسطنبول - أوساط متابعة لهذا الملف - مَنْ كان قريباً من اجتماعات نيويورك...إلخ
١٣- تسمية للمصادر بصفات تدلل إلى الموقف الذي تتخذه من قضية معينة	مصادر مؤيدة لإنتخاب فلان - شخصيات معروفة بقربها من علان - نواب مناهضون لهذا التيار -- مصدر معارض لباسيل معني بالتحضير للمعركة الانتخابية - أوساط زغرتاوية مؤيدة للمردة - مصدر مطلع على موقف وزير مقرّب من عين التينة - نفت مصادر مطلعة على أجواء الرابية...إلخ

الصدارة في هذا الإطار، ويحدث أن تقوم وسيلة إعلامية معيّنة بنقل أخبارٍ، بكاملها، عن هاتيْن الوكالتيْن، من دون أيّ ذكر لإسم الوكالة المنقول عنها. وفي خلفية هذا السلوك، غير المهني برأينا، سببان: إما تحاشياً لتكرار إسم الوكالة الدولية عشرات المرات في اليوم الواحد، أو لأن الوسائل الإعلامية تعتبر، ربما، أنّ مهمّة وكالة الأنباء هي «بيع» الأخبار للمؤسسات الإعلامية (لقاء مبلغٍ مالي طبعاً). ما يعني، بالتالي، إنتفاء دواعي ذكر إسم «البائع» (الوكالة) في كلّ مرة يطرح المشتري (الوسيلة الإعلامية) المُنتَج في السوق (أي نشره للجمهور). ولاحظنا، أنّ الإذاعات هي الأكثر تداولاً بهذا السلوك في نقل وتبنّي المصادر.

- التلفزيونات اللبنانية هي أقلّ الوسائل الإعلامية إستخداماً للمصادر المُسمّاة «ناقلة للخبر» (كنصوص وكالات الأنباء، والبيانات الرسمية المكتوبة أو المقروءة التي صاغتها أجهزة إعلام متخصصة كالملحق أو المكتب الإعلامي، المذكرات رسمية،... إلخ). بينما، تبيّن أن التلفزيون هو أكثر الوسائل الإعلامية إستخداماً للمصادر المُسمّاة «صانعة للخبر» (أيْ الصورة في المقام الأول، التصريحات، المقابلات، إفادات الشهود...إلخ). ويكاد ينعدم لجوء المحطات التلفزيونية إلى إستخدام الصيغة النصيّة المجهّلة للمصادر.

- بشكلٍ عام، لا يبدو إعتماد الوسائل الإعلامية اللبنانية، على مصادرها الذاتية والخاصة، كبيراً ومهمّاً، من هنا نفهم، ربما، سبب تشابه المضمون (وتطابقه أحياناً) في أكثر من وسيلة. وتبرز هذه المسألة، أكثر ما يكون، في حالة المواد المعتمِدة على الصورة المتحركة المبثوثة عبر وكالات الأنباء (التي تبث المواد الفيلمية)، ولا سيما في الأخبار والتقارير الدولية (الأمر يختلف في الأخبار والتقارير المحلية حيث يبرز دور المراسلين الخاصّين).

- تتفوّق المواقع الإلكترونية على سائر الوسائل الإعلامية، وبفارقٍ كبير، بنسبة إستخدامها للمصادر على أنواعها، ولا سيما المجهّلة منها[٢١]. يلي المواقع في هذا الإطار، الصحف والإذاعات.

يبرز، وبشكل لافت، الإعتماد الكبير للوسائل اللبنانية على المصادر المجهّلة الهوية

- يبرز، وبشكل لافت، الإعتماد الكبير للوسائل اللبنانية على المصادر المجهّلة الهوية، سواء في أخبارها المحلية، السياسية منها والأمنية بشكل خاص، أو في الدولية (حيث الإعتماد شبه كامل على الوكالات العالمية كما ذكرنا آنفاً). فظهر لنا في المواد التي رصدناها، أنّ اللجوء إلى هذا النوع من المصادر، لم يكن مبرراً أو ضرورياً في الكثير من الحالات. كأنْ تعلن الوسيلة الإعلامية، مثلاً، نقلاً عن مصادر مطلعة «إعلان فرنسا نيتها إرسال بعثة إلى سوريا....»، علماً أن الرئيس الفرنسي (السابق) فرانسوا هولاند كان قد أعلن الخبر بنفسه في وقت سابق وسياقٍ آخر. أو أيضاً، كأن تُنقَل معلومة عن «مصدر في مركز جارفات الثلوج في ضهر البيدر بأن الطريق الفلانية ستكون مقفلة بفعل الثلوج...»! أين

٢١- حدث أن استخدم صحافي في موقع «النشرة»، وهو أحد أبرز المواقع الإلكترونية في لبنان، ستة أنواع من المصادر المجهّلة في مقالة واحدة.

ضرورة السرّية والحماية للمصدر في هكذا خبر! وما خطورة كشف هوية المصدر للجمهور؟!.. أيضاً ينقل موقع صحيفة «السفير» في إحدى المرات «عن فرانس برس نقلاً عن مصدر أميركي، خبر بدء إجتماع وزراء الدول الكبرى وإيران في فيينا». فهل يحتاج دخول المتحاورين إلى قاعة الإجتماع مصدريْن لنقل المعلومة، أحدهما مجهّل؟!

- لاحظنا، أنّ بعض وسائل الإعلام اللبنانية تنقل، أحياناً، عن مصادر لا يمكن أن يصل إليها صحافيّوها المقيمون في لبنان (مثل النقل عن وزارة الداخلية البلجيكية أو عن المخابرات الأميركية...إلخ). فالواضح في هذه الحالة، وكما تبيّن لدى مقارنتنا لعملية نقل المعلومات نفسها في وسيلتيْن إعلاميتيْن، أنّ هكذا مصدراً يكون، عادةً، قد أدلى بمعلوماته لوكالة أنباء عالمية (رويترز أو فرانس برس)، فتُسقط إحدى الوسيلتيْن الناقلتيْن الإشارة إلى الوكالة، وتكتفي بنقل ذكر المصدر الذي تحدّث إلى هذه الأخيرة، بينما تتصرف الوسيلة الثانية بطريقة مختلفة.

غالباً ما ينقل المصدر المجهّل لوسائل الإعلام اللبنانية رأياً أو تحليلاً أو تقديراً وليس معلومات

- من النقطة السابقة نورد ملاحظة في الإطار ذاته. إذْ، يحدث أن تستخدم وسيلة إعلامية معينة في أحد أخبارها (المتصلة بعملية إرهابية في تركيا) صيغة «مصدر في الشرطة التركية»، في حين تستخدم وسيلة إعلامية أخرى، وفي الخبر نفسه، صيغة «مصدر أمني تركي». أو أيضاً، تنقل وسيلة إعلامية عن «مسؤول مخابراتي كردي»، وتقوم وسيلة أخرى بنقل الخبر ذاته، ولكنها تجهِّله بتسمية «مسؤول كبير في حزب العمال الكردستاني». وإذا دققنا نستنتج أن التجهيل مختلف، في الحالتيْن، والصيغتان في كلٍّ من المثاليْن ليستا مترادفتيْن. لماذا تمّ التجهيل في الوسيلتيْن بهذه الطريقة؟ لا نفهم. ويحصل، وفي الوسيلة نفسها (غالباً في المواقع الإلكترونية)، أن يَرِد في النص الإخباري ذاته ثلاث صيغ للتجهيل : مرّة مصادر مطلعة، ومرّة أوساط مطلعة، ومرّة أوساط سياسية مطلعة...ما الفرق بين الصيغ الثلاث؟ لا نعرف[٢٢].

- من الملاحظات أيضاً، أنه يحصل أن تجهّل وسيلة إعلامية وسيلةً أخرى منافسة لها (صحيفة لصحيفة-تلفزيون لتلفزيون-موقع لموقع...). ويحدث أيضاً، أن ينقل موقع إلكتروني لتلفزيونٍ معين خبراً أو معلومة عن تلفزيون آخر، ولكن لا تحدث عملية النقل هذه، إذا كان التلفزيون، وليس موقعه، هو الناقل (مثلاً ينقل الموقع الإلكتروني لتلفزيون «الجديد» خبراً عن تلفزيون «العربية» ولكنّ تلفزيون «الجديد» لا ينقل عن قناة «العربية»).

- غالباً ما ينقل المصدر المجهّل لوسائل الإعلام اللبنانية رأياً أو تحليلاً أو تقديراً وليس معلومات. لذا، لا يمكن دحض ما تنقله هذه المصادر المجهولة أو التحقّق منه، ولا بأي شكلٍ من الأشكال. فهل ننقض رأياً؟ أم نكذّب توقعاً؟

٢٢- حدث أن إستخدم صحافي في موقع "ليبانون فايلز"، أحد أبرز المواقع اللبنانية أيضاً، خمسة أنواع من المصادر المجهّلة في مقالة واحدة.

أو نتبرأ من تحليل؟ لذا، بات الصحافيون، كما يبدو، مطمئنّين إلى «المصير الآمن» لما يصدر عن مصادرهم لجمهورهم، طالما لا إمكانية لتكذيبٍ أو تصويبٍ أو نفيٍ لما يُقال ويُكتب.

- يحدث أن تُضمِّن الوسيلة الإعلامية، في الصيغة المصدرية المجهَّلة الواحدة، أكثر من شكل. فتجمع أشكالاً مختلفة في المعلومة المنقولة، كما في الأمثلة التالية :

-١٠ + ١١ : اللواء تنقل عن مصادر وزارية موالية/ الأخبار تكشف نقلاً عن مصادر سياسية وسطية/ أم تي في تنقل عن مرجع نيابي محايد/ صوت لبنان تنقل عن جهات قضائية مستقلة... إلخ

-٦ + ٧ : مصادر محلية خاصة بالنشرة/ النهار تنقل عن مسؤول كبير في البيت الأبيض/ ليبانون ديبايت تنقل عن أحد أبرز قيادات ٨ آذار قوله أمام وفد زغرتاوي/ أم تي في تنقل عن جهة بقاعية واسعة الإطلاع...إلخ

-١٠ + ٦ : الأنوار عن مصادر أمنية موثوقة/ الجديد عن مصدر حزبي بارز/ ليبانون ديبايت تنقل عن مصادر عالية الدقة/ النشرة تنقل عن مصادر سياسية رفيعة المستوى...إلخ

-٩ + ١٠ : السفير نقلاً عن مصادر نيابية في التيار الوطني الحر/ لبنان ٢٤ تنقل عن قيادي في الحزب الإشتراكي/ الأخبار تنقل عن الصالونات المستقبلية (نسبةً إلى تيار المستقبل)/ ليبانون فايلز تنقل عن متابعين عن كثب لمواقف الرئيس نبيه بري...إلخ

-٣ + ٦ : الجمهورية تنقل عن أوساط قريبة من تيار المردة/ البناء تنقل عن مرجع بارز مقرّب من المقاومة/ النشرة تنقل عن شخصية بارزة في قوى ١٤ آذار...إلخ

٣ -+ ١٠+ ٨ : تلفزيون المستقبل ينقل عن مصدر أمني سوري/ النهار عن مصدر ديبلوماسي روسي/ الجديد تنقل عن مصادر إعلامية أردنية/ أم تي في تنقل عن مسؤول مخابراتي كردي...إلخ

-٣ +٨ + ٦ : أل بي سي تنقل عن مسؤول تركي كبير/ الجديد تنقل عن مصدر لبناني متتبّع/ المستقبل تنقل عن أجهزة عراقية عليمة/ ليبانون فايلز ينقل عن خبير سعودي في الجماعات الإسلامية...إلخ

> **القاعدة القديمة القائلة بضرورة مقاطعة مصدرين، على الأقل، للتأكد من صحة ودقة الخبر، باتت مُنتهَكة بشكلٍ فاضح**

-٤+ ٧ + ٨ : النشرة تنقل عن مسؤول محلي إيراني/ أل بي سي تنقل عن ديبلوماسيّين غربيّين في اليمن/ المنار تنقل عن متحدث ميداني إسرائيلي (تستخدم لفظة عدو)/ النهار تنقل عن مفاوضين روس في فيينا...إلخ.

- لاحظنا أنّ عملية النقل المصدرية لا تقتصر على نقلٍ أحادي عن مصدرٍ مجهّل، بل تعتمد غالباً على عملية نقلٍ ثنائية وثلاثية ورباعية. فتأتي المعلومات بصيغة فلان قال نقلاً عن فلان نقلاً عن فلان، ما يطرح التساؤل حول مدى قدرة الصحافي في الحفاظ على دقة محتوى المعلومة المنشورة ومصداقيتها، بعد عبورها بكل هذه

القنوات المصدرية؟! وفي ما يلي بعض الأمثلة :

- صحيفة النهار نقلاً عن رويترز نقلاً عن مصادر كردية ونفطية
- صحيفة الأخبار نقلاً عن مصدر ديبلوماسي عربي نقلاً عن مسؤولين قطريين
- موقع أل بي سي نقلاً عن رويترز نقلاً عن مسؤول أمني
- موقع أونلي ليبانون ينقل عن أحد زوار مرجع سياسي كبير قوله
- موقع لبنان ٢٤ نقلاً عن وسائل إعلام عراقية نقلاً عن مصدر أمني
- موقع ليبانون فايلز تنقل عن أل بي سي نقلاً عن مصادر الوفد اللبناني إلى السعودية
- الجديد نقلاً عن وكالة سانا نقلاً عن مصدر مقرّب من وفد الحكومة السورية إلى المفاوضات
- النشرة تنقل عن الأخبار تأكيد مصادر معنية نقلاً عن مسؤول أميركي بارز في الملف الفلسطيني
- أم تي في تنقل عن وسائل إعلام عراقية نقلاً عن مصادر في الإستخبارات (لا نعرف أي إستخبارات ولكن على الأرجح عراقية)
- أن بي أن نقلاً عن الأخبار نقلاً عن مصادر معنية نقلاً عن مسؤول أميركي بارز في الملف الفلسطيني.

خلال فترة رصدنا لوسائل الإعلام اللبناني، أجرينا مقابلات مع أربعةٍ وعشرين صحافياً سياسياً لبنانياً، يعملون في مؤسسات لبنانية أو عربية أو عالمية. سألناهم عن مفهومهم للمصدر الصحفي، وطريقة تعاطيهم وعلاقتهم مع المصدر وكيفية توظيفهم له، وأيضاً سألناهم عن رأيهم في «السلوك المصدري»، إذا جاز التعبير، للإعلام اللبناني، وكيف يرَوْن إلى إفراطه في إستخدام الصيغة المصدرية؟ فجاءت الردود متقاطعة، بشكلٍ لافت، ولا سيما حول هذه المسألة، تحديداً.

رابعاً: الصحافيّون السياسيّون اللبنانيون ومصادرهم

من البديهي، أنّ كلاً من الصحافيّن الـ ٢٤، يعتبر نفسه أولَ مصدرٍ لمعلوماته، التي يتقصّاها ويجمعها، كما يقول، بدافع الضرورة بالدرجة الأولى، وفضوله وحسّه الصحفي بالدرجة الثانية، ودفتر عناوينه وعلاقاته بالدرجة الثالثة. وهُم ألمحوا في أجوبتهم، إلى أنّ كلّ مؤسسة إعلامية، تصنّف، عادةً وبديهياً، مراسليها ومندوبيها، كأهمّ المصادر الناقلة والصانعة للحدث، على حدٍ سواء، وهي تولي الأولوية للأخبار التي يرفدونها بها. ولكن، في ما عدا المراسلين والمندوبين الخاصين للمؤسسات الإعلامية، ما هي أكثر المصادر التي يعتمدها صحافيّو الإعلام اللبناني؟

أ- المصادر المُعتَمَدة

سؤال طرحناه على صحافيّينا، فجاءت ردودهم متفاوتة إلى حدٍ ما. فإذا كان البعضُ القليل قد أدرج في إجابته أكثرَ من نوعِ مصادر يُعتمَد، برأيه، في وسائل الإعلام، إلاّ أنّ معظمهم حصر ردّه في نوع واحد. فرأى عشرة صحافيّين، من أصل أربعةٍ وعشرين، أنّ وكالات الأنباء تبقى، حصرياً، أكثر المصادر إستخداماً، بينما إعتبر ثمانية منهم، أنّ أصحاب القرار والمصالح والمعنيّين مباشرةً

بالحدث، هم أكثر من يلجأ إليهم الصحافيون لإستقاء معلوماتهم. سبعة صحافيّين قالوا، إنّ المصادر الخاصة والمجهّلة هي ما يحتاجها الصحافي، أكثر من غيرها، لإغناء مواده الإخبارية، في حين أجاب ستة صحافيّين، أنّ إفادات الشهود على الحدث، تبقى الأكثر تداولاً. تساوَت نِسَب الردود ورست على أربعة، لكلٍّ من المراسلين والمندوبين الخاصّين، والوسائل الإعلامية على أنواعها، ووسائل التواصل الإجتماعي والمواقع الإلكترونية. كيف يشرحون ذلك؟

ب- الصحافيون اللبنانيون والمصادر المُستجِدّة

أجمَعَ الصحافيون المُقابَلون، بمعظمهم، على أنّ تغيّراً قد طرأ مع الزمن، بالتأكيد، على مفهوم "الصيغة المصدرية"، ولا سيما خلال السنوات العشر الأخيرة، مع إدخال الدفْق المعلوماتي والإتصالي، الناسَ في عصر «هستيريا» النشر الإلكتروني. «بحيث أصبح بمقدور أيّ إنسان الولوج إلى الإنترنت والتأثير على صناعة ونشر الخبر.

ولقد وسّع التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات والإتصال مروحة المصادر الصحفية، فأصبحت متاحة بشكلٍ كبير، كمّاً ونوعاً، ولم يعد الإطار محدوداً للمعلومة التي يمكن أن يأخذها الصحافي من أيّ جهةٍ كانت. إذْ بات الحدّاد والنجّار والزبّال وأيّ مسؤولٍ في الدولة، على قَدَم المساواة، وبإستطاعة أيٍّ منهم أن يرمي مُطلق "خبرية" في مواقع التواصل لتنفجر. توسعت دائرة المعلومات والحصول عليها ومكان نشرها، وكلّ ذلك يعزز، لا ريب، صيغة المصادر"[٢٣]. الواضح أنّ الوصول إلى المصدر أصبح، أيضاً، أسرع، «وإتّسعت وتعدّدت أساليب النقل عن المصادر التي تنوعت، هي نفسها. فبدلاً من الإكتفاء، مثلاً، بالمؤتمر الصحفي اليومي والبيان والإتصال واللقاء والمقابلة، بات معظم المسؤولين يبثّون تغريدة أو يكتبون على فايسبوك ليعبّروا عن رأيهم الشخصي أو المهني في أمرٍ ما. تغيّر أسلوب التعامل مع الصيغة المصدرية، نوعاً ما، كما أصبح هناك جرأة أكبر في إستخدام مصادر غير معروفة. وباتت المصادر، بدورها، أكثر جرأة في التقرّب من الصحافيّين والتودّد إليهم أو حتى إستغلالهم لنشر الأخبار»[٢٤]. غيّر، ما يُسمّى بالإعلام الجديد، " في إستخدامات المصادر، وأدّى إلى خلق نوعٍ جديد منها.

تُعتبر الصفات أو التسميات التي يطلقها الصحافيون على مصادرهم، واحدة من الإشكاليات الكبرى في ممارسة المهنة

الأهمّ، أنّ القاعدة القديمة القائلة بضرورة مقاطعة مصدريْن، على الأقل، للتأكد من صحة ودقة الخبر، باتت مُنتَهَكة بشكلٍ فاضح، ولم يعُد الصحافيون يستقصون كثيراً قبل إعطائهم معلومةً ما. وطبعاً الأسباب كثيرة لهذا السلوك، وفي مقدّمها المنافسة الشرسة في سرعة إعطاء الخبر قبل وسائل الإعلام الأخرى"[٢٥]. إلى ذلك،

٢٣- مقتطف من مقابلة لنا مع محمد نمر، صحافي في موقع وجريدة «النهار»، خلال شهر شباط ٢٠١٦.

٢٤- مقتطف من مقابلة لنا مع صفاء كنج، محرّرة في «وكالة الصحافة الفرنسية» في مكتب قبرص، خلال شهر تموز ٢٠١٦.

٢٥- مقتطف من مقابلة لنا مع كوزيت إبراهيم، محرّرة ومذيعة أخبار في تلفزيون France ٢٤، خلال شهر آب ٢٠١٦.

إعتبر خمسة صحافيّين، ممّن قابلناهم، أنّ مفهوم الصيغة المصدرية لم يتغيّر مع الزمن، ولم يتبدّل مع دخول مصادر جديدة إلى دائرة العمل الصحفي. فالمصادر، برأيهم، بقيت نفسها في الصحف والتلفزيون والراديو والمواقع الإلكترونية، ولكنّ نسبة إستخدامها هي التي إرتفعت، لتوسيع المواضيع وإختراعها أحياناً"[٢٦]. ولا يمكن لهذا المفهوم، برأي البعض الآخر، أن يتغيّر لأنه "عندما يطبّق الصحافي مبادئ المهنة وأُسسها وقواعدها، فلا يهمّ عندها ما الذي سيتغيّر وماذا سيزيد أو سينقص من وسائط. هي الصيغة والأسلوب، إذن، وليس الأداة. فإذا قرأنا شيئاً على تويتر، مثلاً، فنحن نتحقق من المعلومة ونتعامل معها، تماماً كما لو كنا تلقيناها من أيّ وسيط آخر. صحيح أنّ الإعلام الجديد أضاف مصادر إلى المصادر الموجودة، ولكنّ ذلك لا يعني أنّ المصادر الإضافية تُفقِدنا مسؤوليتنا في التحقّق من أيّ معلومةٍ أُطلقت، ومن مقاطعتها مع مصدرٍ آخر"[٢٧]. ماذا بالنسبة لأهمية المصادر، هل يمكن الإستغناء عنها في العمل الصحفي؟

ج- المصادر وأهميتها في عمل الصحافيّين اللبنانيّين

«لا أعتقد»، «كلا»، «أبداً»، «إطلاقاً»، «مستحيل»... هذه نماذج من الردود المُجمِعة على عدم إمكانية أيّ صحافي من إنتاج مواده من دون الإستخدامات المصدرية، والتي تلخّص إلى إستنتاج يقول إنّ المصادر، معلومةً كانت أو مجهّلة، هي جزءٌ من اللعبة الخبرية، وفي صميم عملية الإستقصاء والبحث والإسناد. أما بالنسبة لسؤالنا الذي يفاضل بين المصادر المعلومة والأخرى المجهّلة، فكان الآتي :

(جدول رقم ١)

المصادر الأكثر إستخداماً من قِبَل الـ ٢٤ صحافياً

	نوع المصدر	التكرار	٪
١	تبعاً للحدث أو الموضوع	٢	٣,٦
٢	الأجهزة الامنية	٣	٥,٥
٣	المعني مباشرة بالحدث	٧	١٢,٧
٤	الشاهد العيان	٦	١٠,٩
٥	وكالات الانباء	٧	١٢,٧
٦	مبلّغون (منظمات حقوقية، ويكيليكس...الخ	٤	٧,٣
٧	المراسلون/ الصحافيون	٥	٩,١
٨	مصادر وبيانات رسمية وسياسية	٥	٩,١
٩	تسريبات ومصادر سياسية خاصة	٣	٥,٥
١٠	وسائل التواصل الإجتماعي	٤	٧,٣
١١	صحافيون مقرّبون من سياسيّين أو أجهزة أمنية	٢	٣,٦
١٢	مصادر دبلوماسية	٢	٣,٦
١٣	غير ذلك	٥	٩,١
	المجموع	٥٥	١٠٠,٠

٥٤,٢٪ من الصحافيّين لا يوافقون، أنّ أهمية المصادر المجهّلة تفوق أهمية المصادر المعلومة، وإنْ كانوا يتأرجحون بين نسبة ٢٥٪ جازمة بعدم

٢٦- مقتطف من مقابلة لنا مع جورج غرّة، رئيس تحرير موقع Lebanon Files، خلال شهر تموز ٢٠١٦.

٢٧- مقتطف من مقابلة لنا مع مريم قرعوني، نائبة مدير مكتب لبنان وسوريا والأردن في وكالة «رويترز»، خلال شهر حزيران ٢٠١٦.

أفضليتها، و٢٩,٢٪ متردّدة. في المقابل، فإن نسبة ٤٥,٨٪ يميلون إلى أهمية المصادر المجهّلة، من أصلهم ١٦,٦٪ جوابهم جاء إنطلاقاً من أهمية المعلومات التي تقدمها، بينما ٢٩,٢٪ يعتبرون أنّ هذه المصادر تكون "أحياناً" مهمّة. ولكن، لماذا يلجأ الصحافيون اللبنانيون للمصادر المجهّلة عادةً؟

د- الصحافيون ومصادرهم المجهّلة

حدّدنا لهذا السؤال بضعة إحتمالات للإجابة، إعتبرنا أنها تكمن وراء دوافع تجهيلهم للمصدر : هل هو النقص في المعلومات؟ أو لإيجاد معلوماتٍ خاصة تميّزهم؟ هل هو بهدف تأكيد المعلومات التي بحوزتهم؟ أو لتبرير معلوماتهم؟ أو بهدف إعطاء المصداقية لمعلوماتهم؟ أو لإبعاد المسؤولية عنهم وعن مؤسستهم؟

في لبنان تأخذ صيغة المصادر الصحفية طابع تمرير رسائل وسخرية وإنتقاد في معظم الحالات

قدّم كلّ صحافي أكثر من سبب لحاجته (وحاجة الصحافيّين عموماً) إلى الصيغة المصدرية المجهّلة في كتابته.

ثمانية صحافيّين رأوا، أنّ اللجوء إلى المصادر إنما يعود لكلّ الأسباب والحالات المُشار إليها أعلاه مجتمعةً، بينما إعتبر ستة عشر صحافياً، أنّ الدافع الأساسي لإستخدام المصادر، هو لإضفاء المصداقية على المعلومة المنشورة. ورأى خمسة عشر صحافياً آخر، أنّ الدافع هو إبعاد المسؤولية (جراء كشْف معلومةٍ ما) عن الصحافي ومؤسسته، لأنّ إستخدام المصدر هو «وسيلة مهمة جداً للهرب من المسؤولية. فقد يلجأ الصحافي في أحيانٍ كثيرة إلى صيغة المصادر «ليخلّص حالو» من أيّ تبعات أو تداعيات لإعلان المعلومة أو الخبر، خصوصاً عندما يشكّك بصحة معلوماتٍ قد تكون صادرة عن مسؤول مهمّ أو شخصية ذات وزن سياسي، ولا يستطيع التأكد منها. ففي هذه الحالة تكون صيغة المصدر المجهّل الحل المثالي»[28].

أما أحد الصحافيّين فيرى، أنّ مساعدة المصدر للصحافي على إبعاد المسؤولية عنه، تبقى مسألة نسبية وتحصل في حالاتٍ معينة، معطياً مثالاً على ذلك حادثاً حصل معه، شخصياً، عندما وقع الإعتداء الإرهابي على صحيفة Charlie Hebdo في فرنسا[29]: «يومها لم تُعلَن رسمياً جنسية الأخويْن كواشي منفذيْ العملية (وهما فرنسيّان من أصلٍ جزائري)، لكنّ الناطق الرسمي بإسم الداخلية الفرنسية سرّب لي المعلومة فوراً وذلك قبل يومين من إعلانها على الملأ. هنا تكون حاجتي وحاجة مؤسستي إلى «المصدر» كبيرة. إذْ لم يكن من الممكن إعلان إسم الناطق ولا تأجيل بث المعلومة ولا بثّها دون نسْبها إلى مصدر، لأنّ الأمر قد يُفسَّر على أنه تشهير منّي ومن

٢٨- مقتطف من مقابلة لنا مع أسعد حيدر، كاتب سياسي في صحيفة «المستقبل»، خلال شهر تشرين الثاني ٢٠١٦.

٢٩- في صباح يوم ٧ كانون الثاني ٢٠١٥ إقتحم ملثّمان مقرّ صحيفة الكاريكاتور الفرنسية الساخرة Charlie Hebdo في باريس وفتحا النار من أسلحة كلاشنكوف على الموظفين في المبنى، ما أدى إلى مقتل ١٢ شخصاً وإصابة ١١ آخرين. وبعد أسبوع بالضبط، تبنّى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب المسؤولية عن هذه العملية.

مؤسستي بجنسيةٍ معينة»[30].

هذا وإعتبر أحد عشر صحافياً ممّن قابلناهم، أن أبرز وظيفة للمصدر هي خلْقُ المعلومة، بينما أكد عشرة صحافيّين، أنّ أهمّ دور للمصدر، برأيهم، هو تأكيد المعلومات التي بحوزة الصحافي. وعبّر البعض الآخر، بأنّ اللجوء إلى المصادر إنما يعود إلى الحاجة «لتوفير معلوماتٍ إضافيّة عن الحدث أو القضيّة وإعطاء الصورة الأكثر وضوحاً عمّا جرى»[31]، وقد يعود أحياناً «لرغبة الصحافي بالتميّز والحصول على معلوماتٍ خاصة قد لا يحصل عليها غيره بسهولة»[32].

ويعتقد بعض الصحافيّين أيضاً، أنّ المعلومة والمكان الصادرة عنه هما اللذان يحدّدان دافع إستخدام المصدر، كما ويتعلق الأمر بنوعية المصادر. «فهناك مصدر يؤكد معلومة، وهناك مصدر يعطي معلومة، وهناك مصدر يوسّع بالمعلومة. أيّ، إن كلّ مصدر له، في الواقع، وظيفة»[33]. ولكن، هل الصحافي هو من يسعى وراء مصدره دائماً؟

برأي الصحافيّن المستجوبين، فإن سعي المصادر وراء الوسيلة الإعلامية لا يغيّر من إعتبارها "مصدراً"، إذْ يُجمع ٧٩,٢٪ من العينة على إعتبارها مصادر، بغض النظر، عن كشفها لإسمها أو عدمه. أمّا النسبة المتبقّية، وهي ٢١,٨٪، فقد تأرجح الرأي فيها بين إعتبارها مُلقّناً للخبر، أو

(جدول رقم ٢) المقارنة بين المصادر المعلومة والمجهّلة

	المصادر المجهّلة أهمّ من المعلومة؟	التكرار	٪
١	كلا	٦	٢٥,٠
٢	بحسب أهمية المعلومة	٤	١٦,٦
٣	ليس بالضروة	٧	٢٩,٢
٤	أحياناً	٧	٢٩,٢
	المجموع	٢٤	١٠٠,٠

إنها تكون تقوم بعملية تسريب، أو بترويج إعلامي لمصلحة الجهة التي تمثلها هذه المصادر.

لم نسأل صحافيّينا، بالطبع، عن الجهات الأساسية التي ينهلون منها، عادةً، معلوماتهم، لأننا ندرك مسبقاً، أنّ أحداً لن يبوح بذلك (للأسباب التي كنا قد فصلناها آنفاً). ولكن بالمقابل، فإن الصحافيّين اللبنانيّين، وبحُكم التخندق السياسي والطائفي والعقائدي لكلّ واحدٍ منهم، باتوا يعرفون ويتوقعون ويتداولون في ما بينهم (وبعضهم أثار هذه المسألة معنا)، بهوية الجهة التي أعطت هذا الصحافي أو سرّبت لذاك الزميل أو ألمحت لفلان أو هاتفت علاّن. فالسياسة التحريرية "المكشوفة" لكلّ وسيلة إعلامية لبنانية، تُملي نوع وطبيعة ومستوى العلاقة التي تقوم بين الصحافي وكلّ ركنٍ من أركان الدولة، وكلّ جهةٍ سياسية أو أمنية أو حزبية...إلخ. ولكنّ المتلقي العادي قد لا يعرف، بالطبع، الشيء الكثير من كلّ ذلك، وما يستطيعه، فقط، هو تخمين هوية المصدر المجهّل الذي يستخدمه الصحافي، من خلال التسمية والنعوت المعطاة له.

هـ - تسمية المصادر المجهّلة وتعريفها من قبل الصحافيّين

٣٠- مقتطف من مقابلة لنا مع حسين قنيبر، مراسل ومدير مكتب قناة «العربية» في باريس، خلال شهر آب ٢٠١٦.

٣١- مقتطف من مقابلة لنا مع شربل مارون، رئيس التحرير في إذاعة «صوت لبنان- صوت الحرية والكرامة»، خلال شهر نيسان ٢٠١٦.

٣٢- مقتطف من مقابلة لنا مع جوزيف سمعان، رئيس تحرير موقع «النشرة» الإلكتروني، خلال شهر أيار ٢٠١٦.

٣٣- مقتطف من مقابلتنا مع الصحافية مريم قرعوني.

تُعتبر الصفات أو التسميات التي يطلقها الصحافيون على مصادرهم، واحدةً من الإشكاليات الكبرى في ممارسة المهنة، إذْ لا يوجد معيار واضح لتسمية هذه المصادر. لقد عرضنا في الصفحات السابقة، جداول لعشرات الصيغ والتراكيب والنعوت لمصادر، مجهّلة الإسم والهوية، توردها الأخبار والتقارير والمقالات الصحفية اللبنانية، دون أن نفهم، غالباً، دواعي التجهيل أو أسباب إختيار هذا النعت أو ذاك التعريف. فبناءً على ماذا يكون المصدر عليماً أو كبيراً أو موثوقاً أو مقرّباً أو مقرّباً جداً أو متابعاً أو متتبّعاً عن كثب أو وسطياً أو معارضاً أو موالياً...إلخ؟ سألنا صحافيّينا، وهذه أجوبتهم :

(جدول رقم ٣) السعي لإيجاد المصدر

	هل تسعى الوسيلة الإعلامية دائماً إلى المصادر؟	التكرار	٪
١	الإثنان يسعيان إلى بعضهما	١٩	٧٩,١
٢	المصدر يسعى وراء الوسيلة	٢	٨,٤
٣	الوسيلة تسعى وراء المصدر	٣	١٢,٥
	المجموع	٢٤	١٠٠,٠

في الجدول (الرقم ٣)، نجد أن ٢٥٪ فقط من الصحافيّين المستجوبين قد أكدوا، بشكلٍ واضح وجلي، أن التسمية تُعطى إستنسابياً، إلاّ أننا إذا أضفنا إليها الإجابات الأخرى التي حدّدها الصحافيون، فنجد أن هذه التسمية الإستنسابية تصل إلى ما نسبته ٨٣,٢٪. أمّا التسمية التي تخرج عن «إستنسابية الصحافيّين»، وتُطلَق إستناداً إلى صفة المصدر أو طبيعته، فهي تشكّل نسبة ١٦,٨ ٪ فقط.

و- ما يراه الصحافيون من مكروهات وما يَحْذَرونه في إستخداماتهم المصدرية

إذا كانت العلاقة بين الصحافيّين والمصادر، حاجةً يومية لإنتاج مادة إعلامية في ظل تعقيدات الوضعيْن اللبناني والعربي بشكلٍ خاص، فإن الحذر من الإستعانة بالمصادر هو سمة عامة لدى الصحافيّين المستجوبين (النسبة هي ٨٠٪). في حين إعتبر ٣٧,٥٪ منهم، أنه من غير المستحب اللجوء إلى المصادر عندما تزوّد هذه الأخيرة الصحافيّين بمعلومات غير صحيحة، كما أنّ ما نسبته ١٦,٧٪ من الصحافيّين إعتبروا، أن الخطر هو في تزويد المصادر لهم أو تسريبها إليهم معلوماتٍ قد تهدّد السلم الأهلي. من جهة أخرى عبّرت نسبة ٨,٣ ٪، بأنه من غير المستحب اللجوء إلى المصادر وإستخدام معلوماتهم، عندما تكون معالم التقرير أو الخبر غير واضحة. أما النسبة الباقية وهي ١٦,٨٥ ٪ والتي أجابت على هذا السؤال فأشارت إلى حذرها من المصادر في أربع حالات هي :

- عندما يصبح إستخدام المصدر هو القاعدة عند الصحافي
- وعندما يستسهل الصحافي إستخدام صفة المصدر
- وعندما لا تخدم المعلومة صحة الخبر
- وعندما يطغى المصدر على عمل الصحافي.

يُلاحظ في هذا السؤال، وما قبله، إرتفاع نسبة عدم الإجابة عندما يتعلق الأمر بالسؤال عن عدم استحباب أو خطورة إستخدام المصادر. حيث أنّ حوالى ٢١٪ (٢٠,٨٪) من الصحافيّين لم يجيبوا على السؤال السابق و٣٣,٣٪ منهم لم يجيبوا أيضاً

(جدول رقم ٤) بناءً على ماذا تطلق تسميات المصادر؟

	تسميات المصدر	التكرار	٪
١	إستناداً إلى صفته	٣	١٢,٥
٢	حسب تناسبها مع توجّه الصحافي	١	٤,٢
٣	تبعاً لمدى إطّلاعه على الخبر ودوره فيه	٦	٢٥,٠
٤	تبعاً لسياسة المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها الصحافي	٣	١٢,٥
٥	إستنسابياً	٦	٢٥,٠
٦	تبعاً لطبيعة المصدر	١	٤,٢
٧	حسب مصداقية الصحافي وتقديره	٢	٨,٣
٨	غير ذلك	٢	٨,٤
	المجموع	٢٤	١٠٠,٠

على السؤال الحالي، وهي نسبة مرتفعة مقارنةً مع الإجابات على الأسئلة الأخرى في المقابلة. ولكن ما يُظهره الجدول أعلاه، أن نسبة ٣٣,٣٪ أيضاً، إعتبرت أن إستخدام المصادر يصبح خطيراً، في حال وُجد إحتمال أن تؤدي عملية نشر ما تقوله المصادر إلى التحريض والفتن. بينما رأى ١٦,٧٪ من الصحافيّين، أنّ الخطورة تتمثل في تحوّل الصحافي أجيراً عند المصدر، فيقوم عندها بنشر كلّ ما يزوده به، بغضّ النظر عمّا إذا كان المنقول عن هذا المصدر صحيحاً أو دقيقاً. وإعتبر ١٢,٥٪، أنّ الخطورة تكمن في حال كُشفت طبيعة المصدر من خلال المعلومة التي تمّ نشرها. إذْ يلمح بعض الصحافيّين (ولا سيما منهم العاملون في المؤسسات الإعلامية اللبنانية) في هذه الإجابة، إلى ضرورة تأمين الحماية للمصدر ولأنفسهم أيضاً.

وهنا من المهمّ الإشارة، إلى أنّ الدستور اللبناني أو أيّ نص قانوني آخر، لا يقرّ صراحةً بحرّية وصول الصحافي إلى المعلومات، ولا يقدّم أيضاً أيّ حمايةٍ للأشخاص الذين يقومون بكشف معلومات عن سوء الإدارة، مثلاً، أو عن هدر المال العام أو عن المخالفات والأعمال التي تهدّد الصحة والسلامة العامة أو البيئة... إلخ. ولا يوجد كذلك، أيّ حماية للصحافيّين الذين ينشرون معلومات سرّية تساهم في محاربة الفساد وخدمة المصلحة العامة، بل على العكس من ذلك، إذ إنهم قد يتعرضون للملاحقة والعقاب والسجن بموجب أحكام القانون.

ز- الصحافيون وأفخاخ المصادر وإبتزازها

هل يقع الصحافي في أفخاخ مصادره؟ سألنا الصحافيّين الأربعة وعشرين :

بـ «نعم» جازمة أجابوا. فعلى الرغم من إعتماد هؤلاء على المصادر من أجل إعداد مادتهم الصحفية، فإنهم بنسبة ١٠٠٪ إعتبروا أنّ الصحافي معرّض للوقوع في أفخاخ مصادره. في هذا الوقت، وبحسب الجدول أدناه، فإن ٢٠,٨٪ منهم تغاضوا عن الإجابة على هذا السؤال، تفادياً، ربما، للحرج، في حين أكد ٤١,٧ ٪ من الصحافيّين أنهم قد وقعوا فعلاً في أفخاخ المصادر، وأشار ٣٧,٥٪ منهم، إلى «نجاتهم» حتى اللحظة من هذه الأفخاخ، في حين أقرّ ٢٥٪ منهم، بأنهم يعرفون زملاء لهم مرّوا بهذه «التجربة المزعجة»، على حدّ تعبيرهم.

(جدول رقم ٥) خطورة استخدام المصادر المجهّلة

	متى يصبح إستخدام المصادر «خطيراً»؟	التكرار	٪
١	عندما تشير معلومة حسّاسة إلى المصدر وتكشفه	٣	١٢,٥
٢	عندما يصبح الصحافي أجيراً عند المصدر	٤	١٦,٧
٣	عندما يؤدي النشر إلى التحريض والفتن	٨	٣٣,٣
٤	عندما يُستخدم مزوراً	١	٤,٢
٥	لا جواب	٨	٣٣,٣
	المجموع	٢٤	١٠٠,٠

وماذا عن إبتزاز المصدر للصحافي؟

أجمعت العينة على أنّ العلاقة بين الصحافي ومصادره، هي علاقة معرّضة لممارسة الإبتزاز بالتأكيد، وبشتى الوسائل، ولا سيما من قِبَل المصادر مباشرةً. إلاّ أنّ نسبة ٦٣٪ منهم، فأكدت أنها، وخلال مسيرتها المهنية، لم تتعرّض لهذا الإبتزاز من المصادر، في حين أشار ١١,١ ٪ منهم، وبشكلٍ جلّي، إلى أنهم تعرّضوا لهذا الإبتزاز مباشرةً. كما وأنّ النسبة جاءت متطابقة أيضاً مع نسبة الصحافيّين الذين عرفوا زملاء لهم قد تعرّضوا للإبتزاز من قِبَل مصادرهم.

وهنا تهمّنا الإشارة، إلى مسألة لم نسأل الصحافيّين عنها لمعرفتنا المسبقة برفضهم الإجابة على السؤال، ونعني نوع العلاقة التي تربطهم بمصادرهم (كما كنا أشرنا آنفاً إلى تحاشينا سؤالهم عن هوية مصادرهم). ولكن يمكننا توقّع شكل هذه العلاقة ونوعها، نظراً لتموضع الصحافيّين اللبنانيّين، من دون استثناءات تقريباً، (ولا سيما العاملين منهم في مؤسسات لبنانية)، على أساس تموضع مؤسساتهم غير المستقلة على الإطلاق. فهي تابعة، كما هو معروف من الجميع، سياسياً وعقائدياً وإقتصادياً، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، لهذه الطائفة أو لهذا الحزب أو لهذه الجماعة أو لذاك التيار.

وبناءً على هذا التموضع، ترسم، بالتالي، سياستها التحريرية التي يندرج ضمنها كل ما يصدر عنها من مواقف وآراء وأولويات وقيم و....مصادر للمعلومات والأخبار. لذا، كان شكل العلاقة السائدة بين الصحافي اللبناني ومصادره مطابقاً، أكثر ما يكون، للنموذجيْن الأخيريْن اللذيْن أشرنا إليهما في الصفحات السابقة : نموذج علاقة التعاطف ونموذج علاقة التبعية. ونأتي أخيراً إلى السؤال الذي يتناول الشقّ الأساسي من إشكالية بحثنا : هل من معايير تحكم إستخدامات المصادر الصحفية في الإعلام اللبناني؟

ح- الصحافيون ورأيهم بإستخدامات المصادر في الإعلام اللبناني

خلصنا من أجوبة الـ ٢٤ صحافياً سياسياً لبنانياً إلى تأكيدهم، بأنْ لا معايير في لبنان تضبط أو تنظّم العمل الصحفي وأخلاقياته وأُسسه، ولا معايير، بالتالي، تؤطّر وتقونن صيغة الإسناد المصدري، التي كان هناك إجماع على أنها تُوظَّف، بكثرةٍ موصوفة، في المواد الصحفية اللبنانية، ومن دون أي داعٍ في بعض الحالات. «الإعلام في لبنان يلجأ كثيراً إلى المصادر التي تتشابه غالباً من حيث المضمون والمسميات»[٣٤]، والأسوأ أنه، «يُنقَل أحياناً عن مصادر في مواضيع، يكون معظم الصحافيّين على بيّنةٍ منها وليس

٣٤- مقتطف من مقابلتنا مع الصحافي جورج غرة.

فيها أيّ تميّز»[٣٥]. فهناك إستسهال واضح في لصق المعلومة بمصدر مجهّل، بينما الوصول إليها متاح من خلال مصدر معلوم، «ففي موضوع متصل، مثلاً، بالجبهتيْن السياسيتيْن، ٨ و ١٤ آذار، هناك العشرات من المسؤولين، على أنواعهم، مستعدون للتصريح والكلام، فلماذا أستعين كصحافي طوال الوقت بالمصادر المجهّلة؟ فأكون عندها صحافياً تافهاً يستخفّ بالمتلقي. ما حاجتي لتجهيل المصادر عندما تكون مستعدة لتكون معلومة؟! فإستخدام المصادر المجهّلة الكثيف والمتكرر يضعف كثيراً من شأن الصحافي ومستواه ومصداقيته.»[٣٦] تسود في إعلامنا راهناً «حالة إستسهالٍ كبيرة في الإعتماد على المصادر، لدرجةٍ بات معها مفهوم الصيغة المصدرية «مهرغل» وهذا يعود إلى التنافس المتضاعف على المعلومة وعلى المصداقية والدقة»[٣٧].

ويسخر البعض من بداهة ما يتمّ تجهيله من مصادر بالقول : «تذكرّني طريقة ذكر المصادر المجهّلة في الإعلام اللبناني، أحياناً، بما قاله، مرةً، أمين عام حزب الله حسن نصر الله في أحد خطاباته : دولة عربية غنية جداً، أوّل حرف من إسمها المملكة العربية السعودية!!»[٣٨] ويرى الصحافيون المستجوبون أنّ إستخدام المصادر المجهّلة لا يشكّل خرقاً للقواعد والأسس التي يتوجب أن يستند إليها تجهيل المصدر فحسب، بقدْر ما يشكّله الإفراط في هذا الإستخدام من خرقٍ وتهديد لأصول المهنة ومصداقيتها، معربين عن خشيتهم من أن يتحوّل هذا السلوك إلى قاعدة أساسية يُعتمد عليها. «فالتجهيل السهل للمصادر بات معضلة. والإعلام اللبناني يهمل كثيراً، عن قصد أو غير قصد، وعن جهلٍ أو تجاهل، كشف مصادره. وأعتقد أنّ ذلك يعود إلى نقص شديد في مهنية العديد من الطاقم الذي يمارس، راهناً، العمل في الإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني»[٣٩].

ويعيد الصحافيون التأكيد، على وجوب أن يكون للمصدر ركيزة سياسية ومصداقية كي يُستخدم، «فمن دونها لا تستوي الأمور. كلمة مصدر «شغلة كبيرة كتير» ولا تُرمى عشوائياً كما يحدث عندنا في لبنان. أنا أمضيت معظم عمري المهني في أوروبا وأعرف تماماً قيمة وكيفية ومعنى وخلفية إستخدام هذه الكلمة. مثلاً، عندما تستخدم إحدى أهمّ الصحف الفرنسية كصحيفة «لو موند» صيغة source bien informée، فهذا المصدر يكون في حدّه الأدنى سكرتير عام رئاسة الجمهورية. في الإعلام اللبناني، والعربي بشكلٍ عام، وصل الإستخفاف بإستخدام صيغة المصدر وكلمة المصدر إلى حدٍ صادم. نذكره كيفما إتفق وفي أي سياق كان، والأسوأ أنّ هناك عدداً كبيراً من الصحافيّين يختلقون مصادرهم عندما لا يكون بحوزة الصحافي أيّ شيء ليقوله. فيكتب قال مصدر فلاني كذا وأكد مرجع عليم كذا...فمَن سيحاسبه؟!»[٤٠].

في لبنان تأخذ صيغة المصادر الصحفية «طابع تمرير رسائل وسخرية وإنتقاد في معظم الحالات. فنحن عندما نسمع أو نقرأ معلومة لصحافي معيّن نعرف فوراً مصدر معلوماته وتحليلاته، لماذا؟ لأننا نعرف على باب مَنْ يقف من المسؤولين.

٣٥- مقتطف من مقابلة لنا مع يزبك وهبة، الصحافي في تلفزيون «أل بي سي آي»، خلال شهر نيسان ٢٠١٦.

٣٦- مقتطف من مقابلتنا مع الصحافي محمد نمر.

٣٧- مقتطف من مقابلة لنا مع حسين أيوب، محرّر سياسي في جريدة «السفير» خلال شهر نيسان ٢٠١٦.

٣٨- مقتطف من مقابلتنا مع الصحافية مريم قرعوني.

٣٩- مقتطف من مقابلة لنا مع طوني عيسى، الكاتب السياسي في جريدة «الجمهورية» خلال شهر نيسان ٢٠١٦.

٤٠- مقتطف من مقابلتنا مع الصحافي أسعد حيدر.

والخطأ هنا ليس في «صيغة المصادر» المُعتمَدة، بل في كسل وإرتهان الصحافي نفسه لمنبع ومصدر مصادره. في لبنان حرية التعبير كبيرة جداً ولكن للأسف يُساء إستخدامها»[٤١]. وهذا الموقف الذي يرى، أنّ الإهمال والتراخي وغياب الضوابط على الأداء الصحفي، يؤدي إلى فتح الباب واسعاً أمام الصحافي للإنزلاقات ولخرق أخلاقيات المهنة، يقابله رأي مخالف تماماً، في ما يتّصل بالأسباب التي تدفع زميلاً لهم لإختلاق مصادره. «فربما نستسهل تجهيل مصادرنا في لبنان، بسبب عدم وجود حماية مستقلة قانونية للإعلامي وللمصادر أيضاً»[٤٢]. «فالإعلام اللبناني يلجأ أكثر من غيره، ربما، إلى صيغة المصادر الصحفية المجهّلة، نظراً لطبيعة التركيبة السياسية والإجتماعية والطائفية اللبنانية. لذا يمكن القول، إنّ هناك تعتيماً على المصادر أكثر منه إفراطاً»[٤٣]. «فالمصادر موجودة في كلّ عمل صحفي، لكنّ شروط وقوانين إستخدامها ليست محترمة في لبنان. الأمر يتطلب شروطاً قانونية وأمنية، وممارسة ديموقراطية، وحرية تعبير، ووسائل إعلام مستقلة، وكلّ ذلك غير متوفر عندنا. لذلك فإن الإفراط والعشوائية هما، في أحد جوانبهما، وسيلة تعويض عن هذا النقص المحاصِر والكابِح للعمل الصحفي»[٤٤].

أكد الصحافيون الأربعة وعشرون، بمعظمهم، أنّ «الكثير من الصحافيّين في لبنان يسيئون إستخدام المَصادر، وفي بعض الأحيان يستخدمون المصطلح (مصدر) من دون أن يكون هناك وجود لمصدرٍ حقيقي»[٤٥]. يحصل ذلك، «لأن الإعلام اللبناني يعشق المصادر التي قد تكون، أحياناً، وهميّة. لكنّ الصحافي يخترع مصدراً مجهّلاً، بالطبع، لإثبات صحة ما يقول»[٤٦]. وفي إطار حديثهم عن الإفراط في اللجوء إلى الصيغة المصدرية، أثار بعض صحافيّينا مسألة خطيرة وهي «المصادر المجهّلة الوهمية». هل يختلق الصحافي في لبنان مصادره أحياناً؟!

تسعة عشر صحافياً، من أصل أربعةٍ وعشرين، قالوا «نعم» جازمة، مع إختلافٍ في تقديراتهم لدوافع قيام الصحافي بهذا السلوك. فإختراع المصدر الوهمي سهلٌ في الإعلام اللبناني، نظراً لخرق قاعدة مهمّة وموجبة لتجهيل المصدر، وهي أن يكون المنقولُ، بشكلٍ أساسي، معلوماتٍ وليس تحليلات وتوقعات ووجهات نظر، كما يحدث عندنا في البلد. أما آراء صحافيّينا حول هذه «البدعة المصدرية»، فيرى بعضهم أنّ ذلك يحصل، أحياناً، «عندما يكون الصحافي، هو ذاته، المصدر (المشار إليه في نصه)، ولا يريد في هذه الحالة أن ينسب المعلومة المنشورة إلى نفسه»[٤٧]. «فيقوم بإختراع مصدرٍ وهمي عن تقصّد، ليمرّر رأياً لا يرغب بتبنّيه مباشرةً، ولا يستطيع المتلقي التكهّن بشأن طبيعته.

وعلى سبيل المثال، ما كتبته صحيفة الجمهورية

٤١- مقتطف من مقابلتنا مع الصحافية مريم قرعوني.

٤٢- مقتطف من مقابلة لنا مع حسن عليق، المحرّر في قسم المحليات السياسية في جريدة «الأخبار»، خلال شهر تموز ٢٠١٦.

٤٣- مقتطف من مقابلة لنا مع كمال ريشا، مدير «إذاعة الشرق» ومدير الأخبار والبرامج السياسية فيها، خلال شهر حزيران ٢٠١٦.

٤٤- مقتطف من مقابلة لنا مع طانيوس دعيبس، صحافي يعمل بشكل حرّ، خلال شهر تموز ٢٠١٦.

٤٥- مقتطف من مقابلة لنا مع بسام العنداري، رئيس قسم التخطيط والمراسلين في BBC – القسم العربي، خلال شهر نيسان ٢٠١٦.

٤٦- مقتطف من مقابلة لنا مع فيرا بو منصف، صحافية في موقع «القوات اللبنانية»، خلال شهر آب ٢٠١٦.

٤٧- مقتطف من مقابلة لنا مع علي منتش، صحافي في موقع «لبنان ٢٤»، خلال شهر نيسان ٢٠١٦.

مرةً في سطورها «تخوفت مصادر ديلوماسية من الحراك الشعبي اليوم ومن أبعاده من دون أن تستبعد أن يكون مشبوهاً...». من الواضح هنا، أن لا مصادر ولا من يحزنون، بل إنّ كاتب المقال نفسه، هو من يستنتج.»[٤٨] ويتمّ إختلاق المصدر الوهمي كذلك، «عندما يفتقر الصحافي إلى المعلومات»[٤٩] أو «كي يُظهر دقة معلوماته أو ليعطي معطيات إضافية لمادته»[٥٠]. وإذا كان البعض يختلق أحياناً مصدراً وهمياً «لحماية هوية مَنْ سرّب له المعلومة»[٥١]، إلّا أنّ «غالبية الصحافيّين الذين يخترعون المصادر، إنما يفعلون ذلك لتتماشى مع التحليلات التي يكتبونها، وخصوصاً في الأمور السياسية القابلة للتحليل والإبتكار»[٥٢]، أو «لخدمة توجة الصحافي السياسي أو الحزبي»[٥٣] أو «بهدف إضفاء مصداقية مزيفة، أو لعدم التورط بمعلومات لا يكون الصحافي واثقاً منها، أو ببساطة للترويج بموضوعية مغشوشة»[٥٤].

من المهمّ جداً الإشارة، إلى نقطة مركزية، برأينا، تفسّر بدرجةٍ كبيرة أسباب غياب المعايير للإسناد المصدري في الإعلام اللبناني. فالصحافيون المستجوبون (ممّن يعملون في المؤسسات اللبنانية تحديداً) أشاروا، في هذا السياق، إلى مسألة مهمة للغاية، تتمثل بتضاؤل (غياب؟!) إهتمام إدارات التحرير في الوسائل الإعلامية اللبنانية، بـ «ظاهرة تجهيل مصادر الأخبار»، مثلما يحصل، عادةً، في الوسائل الإعلامية الدولية، ولا سيما في وكالات الأنباء. فلا وجود، مثلاً، لأيّ سياسات واضحة، مكتوبة أو غير مكتوبة، حول كلّ ما يتصل بإستخدامات المصادر المجهّلة. ونادراً ما تُثار شروط وموجبات وكيفية هذه الإستخدامات داخل المؤسسات الإعلامية اللبنانية، ولا تتمّ مراجعة الصحافيّين، إلاّ نادراً، للوقوف على دوافع تجهيلهم لمصدرٍ ما، أو الصيغة التي يخرّجون فيها هذا التجهيل!

خلاصة واستنتاجات

خلصنا في هذا البحث، إلى أنّ الصحافيّين اللبنانيّين مدركون جيداً، أنّ إنتهاكات، غير قليلة، تطال بعض «الحرمات» في مهنتهم، وتشوّه، بالتالي، أداء «الخدمة الإخبارية» للوسائل الإعلامية اللبنانية، والأخطر صدقية رسالتها المبثوثة للمتلقي. وما الإستخفاف في التعاطي مع الإستخدامات المصدرية، إلاّ أحد أشكال هذه الإنتهاكات، بحسب آرائهم، التي تلاقت، إلى حدٍ بعيد، على الإقرار بعدم وجود أيّ معيارٍ للإسناد المصدري في وسائل إعلامنا. ويتمظهر ذلك كالآتي :

١- عبر الإستخدامات المشوّهة للمصادر. بدءاً بعدم التقيّد بالشروط التي توجب وتبرّر اللجوء إلى تجهيل المصدر، مروراً بالإفراط والعشوائية في الإسناد المصدري، وصولاً إلى حدّ اختلاق مصادر وهمية تُسمّى بتسميات غريبةٍ وعجيبة.

٢- عبر غياب سياساتٍ تحريرية تنظّم وتضبط الإستخدامات المصدرية. إذ بات كلّ صحافي يخترع لنصّه شكلاً وأسلوباً وتعابير لتجهيل مصادره، وفق تقديره الشخصي.

٤٨- مقتطف من مقابلتنا مع الصحافي طانيوس دعيبس.

٤٩- مقتطف من مقابلة لنا مع ديالا حنا، الصحافية في «الوكالة الوطنية للإعلام»، خلال شهر أيار ٢٠١٦.

٥٠- مقتطف من مقابلة لنا مع يزبك وهبة، الصحافي في تلفزيون «أل بي سي آي»، خلال شهر نيسان ٢٠١٦.

٥١- مقتطف من مقابلة لنا مع محمد بلوط، مراسل صحيفة «السفير» في فرنسا، خلال شهر آب ٢٠١٦.

٥٢- مقتطف من مقابلتنا مع الصحافي جورج غرة.

٥٣- مقتطف من مقابلة لنا مع جاكلين سعد، الصحافية في تلفزيون "هنا بغداد"، خلال شهر حزيران ٢٠١٦.

٥٤- مقتطف من مقابلتنا مع الصحافي طانيوس دعيبس.

٣- عبر علاقة التبعية التي تنشأ، غالباً، بَين الصحافيّين اللبنانيّين (في الوسائل الإعلامية اللبنانية تحديداً) ومصادرهم، والمتناغمة مع التبعية السياسية والحزبية والإقتصادية والطائفية المطلقة للمؤسسات الإعلامية اللبنانية. فيصبح الصحافي، تلقائياً، مروّجاً أو بوقاً لهذا المصدر أو ذاك.

٤- عبر عدم إحترام الصحافيّين، متى إضطروا، لحقّ حماية المصدر وللسرّية المصدرية. والحجّة (المبرّرة ربما)، أن لا قانون في لبنان يحمي هذه السرّية.

وأخيراً نستنتج، أنّ «المصادر الصحفية» التي هوى بفضلها، ذاتَ يوم، رئيسٌ أميركي عن كرسي البيت الأبيض، وفُضح مسؤولون كبار، وحُوكم خارجون عن القانون، وكُشفت ملفات، وتهدّدت مصالح، ودخل أناسٌ إلى السجون...، أمسَت عند أهل الإعلام في لبنان والأوساط القريبة منهم، موضوعاً للتندّر، وأحياناً، مدعاةً للسخرية. بل أخطر من ذلك. فلقد بات التشكيك جدّياً جداً، بصدقية المعلومات المُساقة في النصوص الصحفية اللبنانية، تحت مسمّى فضفاض إسمه «المصادر»، لدرجةٍ تدفع للإعتقاد، بأنّ بعضاً من هذه المصادر إنّما هو، مُختلَق بالكامل، ومن نسْج خيال الصحافي. ولا سيما، عندما لا يكون هناك من داعٍ أو مبرّر للتلطّي والتواري وراء الإسناد المصدري.

وإذا كان اللجوء إلى الصيغة المصدرية المجهّلة سلوكاً شائعاً في الإعلام، له دوافعه وغاياته، ويستند إلى قواعد وأُسس في تطبيقاته، ويتقيّد بشروط وضوابط في إستخداماته، فإنّ شيئاً من كلّ ذلك، غير موجود في الوسائل الإعلامية اللبنانية. وعندما تشيع تعابير مثل «ذكرت مصادر» و«قالت أوساط» و«عُلم من جهات» في المنظومة الإعلامية بإسراف، كذاك الذي تحفل به وسائل إعلام لبنان، يجب أن نقلق جداً على المهنة ومهنيّيها. لأنّ هذا «التضخّم المصدري»، لا يعني بالضرورة إزدهاراً وغزارةً في ضخّ المعلومات، وإنما يعبّر أكثر، عن أزمةٍ في خَلْق المحتوى، إن لم تكن أزمةً في حرية الكتابة والنشر.

بنظرنا، يستدعي الإفراط والعشوائية والإستخفاف في إستخدامات المصادر في الإعلام اللبناني، «تحرّك» المختصّين والباحثين ومسؤولي المؤسسات الإعلامية، للمبادرة إلى وضع هذه الإستخدامات في إطار سياسةٍ تحريرية تحكمها، وتحدّ من إمكانية تهديدها لمصداقية الوسيلة الإعلامية وصحافيّيها. وتستدعي من الصحافيّين، المعنيين مباشرةً بالأمر، أن يستنفروا كلّ «دفاعات المهنة» في عملهم، المرتكز بالأصل على «خلق المسافات» : المسافة مع الذات (الموضوعية)، والمسافة مع النصّ (الحيادية)، والمسافة مع السلطات (الحرية)، والمسافة مع المصالح (النزاهة)، و....المسافة مع المصادر (المصداقية).

علاقة الصحافيّين السياسيّين اللبنانيّين بالمصادر: ما هي المعايير؟

المراجع

١- صالح سلمان، «ثورة الإتصال والإعلام»، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.

٢- عبد الرزاق الدليمي، فن التحرير الاعلامي المعاصر، دار جرير، عمّان، ٢٠١٠.

٣- عبد الله زلطة، «الخبر ومصادره»، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠٠١.

٤- علاء عبد الهادي، «كنوز صحفية»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

٥- نصر الدين العياضي، «وسائل الإعلام والمجتمع»، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، ٢٠٠٤.

٦- هربت سترنز، «المراسل الصحفي ومصادر الأخبار»، ترجمة سميرة أبو سيف، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ١٩٨٩.

Bill Kovach & Tom Rosenstiel, 7- «Principes du journalisme», Nouveaux Horizons-ARS, Paris, 2004.

8- Daniel Carton, «Bien entendu… c'est off», Albin Michel, Paris, 2003.

9- Francis Balle, «Et si la presse n'existait pas… «, éditions Jean-Claude Lattès, 1987.

10- Jacques Mouriquand, «L'écriture journalistique», Presses Universitaires de France, 3e édition, Paris, 2005.

11- Jean-Baptiste Legavre (Sous la direction de), L'informel pour informer-Les journalistes et leurs sources, L'Harmattan, Paris, 2014.

12- Jean-François Richard, «Journaliste d'agence de presse», Presses Universitaires de Grenoble, Grenoble, 2013.

13- Matt Carlson, On the Condition of Anonymity : Unnamed Sources and the Battle for Journalism, Library of Congress, 2011.

14- Paul Lazarsfeld and Robert Merton, "Mass Communication, Popular Taste and Organized Social Action", Readings in Social Psychology, rev.ed. Holt, New York, 1952.

15- Stéphane Hoebeke et Bernard Mouffe, «Le droit de la presse», Anthemis s.a., Belgique, 3e édition, 2012.